جامعة زيان عاشور - الجلفة
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم العلوم القانونية والإدارية

مذكرة تخرج لنيل شهادة المستر
في الإدارة والمالية

النظام القانوني للمحكمة الإلكترونية

إعداد الطالبة:

- عيسات إبتسام

الأستاذ المشرف:

لعروسي سليمان

السنة الجامعية: 2017/2016

﴿وعلمك ما لم تكن تعلم

وكان فضل الله عليك عظيما﴾

صدق الله العظيم

كلمة شكر وعرفان

الحمد ▫ حمدا مضاعف الشكر والثناء
والتمجيد خلق فسوى وقدر فهدى والذي أضحك
وأبكى وأمات وأحيى ومنع وأعطى له
الملكوت الذي لا يبلى وله الخزائن التي لا
تفنى والذي علم الإنسان ما لم يعلم فله
الحمد الكثير أن وفقنا لإنجاز هذا العمل
المتواضع.

الشكر للوطن الحبيب **والمجد والخلود**
لشهدائنا الأبرار.

الشكر الجزيل إلى الأستاذة المحترمة هنان
التي لم تبخل علينا بإرشاداتها الوجيهة
والقيمة التي استقينا من منهجها ومادتها
العلمية.

الشكر للأساتذة الذين ساندونا في إنجاز
هذا البحث، الشكر موصول لجامعة بن خلدون
وأخص منهم أساتذتنا المحترمين **الأستاذ**
بوراس عبد القادر، قيجوني حمزة، عجالي
خالد واللجنة المناقشة لهذه المذكرة
الأستاذ.

الشكر لعمال كل من جامعة بن عكنون
ومكتبة الجامعية ابن خلدون و**عمال مكتبة**
المحكمة العليا.

الشكر إلى كل من ساهم في انجاز هذا
العمل المتواضع من قريب وبعيد.

إ بتس

+ام

مقدمة

شهدت السنوات الماضية ثورة في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، كما أحدثت تطورا في النصوص والمصطلحات القانونية سواء كان ذلك في القانون المدني أو التجاري أو الإداري. حتى قيل أننا على أعتاب مرحلة جديدة تكون الغلبة فيها لمجتمع المعلومات على غرار الثورة الصناعية التي مرت بها البلدان المتقدمة خلال القرن الماضي.

وقد ترتب على هذه الثورة المعلوماتية، ظهور نوع جديد من التعاملات يتم عبر الوسائط الالكترونية خاصة (شبكة الانترنت)، كالتجارة الالكترونية، التوقيع الالكتروني والحكومة الالكترونية. وبموجبها يكون للأطراف إمكانية قيام حوار عبر شبكة الانترنت من خلال شاشة الحاسب الآلي. وذلك في الواقع غير ملموس خاص ليس له أدنى مرتكزات جغرافية وهذا ما جعل أصحاب الاختصاص يفكرون في إنشاء المحكمة الالكترونية (الرقمية).

وبظهور هذا كله وانتشار شبكة الانترنت، أصبحت الحاجة ملحة لإنشاء هذا النوع الجديد من المعاملات وهذا ما أدى إلى ظهور المحكمة الرقمية التي تختص بالجرائم الالكترونية. DIGITAL CRIMES والتي الأصل فيها هو جهاز الحاسب الآلي (الكمبيوتر)، ثم شبكة الانترنت الدولية والشبكات الأخرى. يلحق بالجرائم الرقمية الاتصالات التي يدخل معظمها نطاق الكمبيوتر.

ويرجع ذلك التأثير إلى تبني الدول الأوروبية بما فيها فرنسا وإيطاليا والدول العربية كمصر، تونس، والبحرين الإمارات العربية المتحدة، والجزائر مشاريع **الحكومة الالكترونية**، والتي كانت حتمية واقعية

وقانونية بسبب استعمال الانترنت في تسيير المرافق العامة وإدارتها الالكترونية.

لم تعد العدالة في ظل التكنولوجيا الحديثة مجرد هيكل إسمنتي يضم أشخاصا كلاسيكيين يرتدون البدلات الفاخرة، وربطات العنق الحريرية، تفوح منهم روائح أفخر العطور الباريسية ويتزرون بالجبب السوداء يطلق عليهم بالقضاة والمحامون وكتاب الضبط.

كما لم تعد العدالة تستقبل أشخاصا هزيلين مغبرين مسربلين تفوح منهم رائحة العرق وعليهم آثار العنف والدماء يطلق عليهم المتقاضين، فتلك الصورة النمطية للعدالة زالت بتطور المجتمع البشري وتطور الوسائل التكنولوجية الحديثة وظهور نزاعات فرضها لم يسبق لهذا الجهاز المعقد إجرائيا أن تناولها ومنها التقاضي الالكتروني.

قرأت منذ سنوات في احد مواقع الانترنت أن دولة عظمى من تلك الدولة التي أصبحت التكنولوجيات العصرية ثقافة سائدة فيها تفكر في اختراع وسيلة تكنولوجية، تمكن المحامي من الترافع أمام مختلف محاكم الدولة دون أن يغادر مكتبه، وذلك بإرسال صوته وكذا صورته بأبعادها الثلاثة عبر هذه الوسيلة الالكترونية لتتجسد أمام القضاة والمحلفين وكأنه موجود جسديا بينهم.

وبعدها قرأت مقالا للأستاذ خالد خلص – المحامي المغربي – يقول فيه أنه زار منذ أكثر من عشر سنوات قصر عدالة "منريال" بكندا كما زار أحد أكبر مكاتب المحامين بهذه المدينة وقتها وهو مكتب "لوبلان وشركاؤه" واكتشف بهذا المكتب الضخم على حد تعبيره- آلة مرتبطة

بقصر العدالة تسمح للمحامي بالقيام بجل الإجراءات انطلاقا من المكتب عبر شبكة الاكسترانيت Extranet ولاسيما تتبع الملفات.

تذكرت هذين وأنا أشاهد يوميا الممارسات القضائية عندنا التي لا تعترف بالتكنولوجيا ولا تقبل التعامل معها في غالب الأحيان حين يرفض قاضيا ما أن يعقد خصومة قضائية على مجرد نسخة من محضر تكليف بالحضور بالجلسة قدمت بين يديه اضطر المتقاضي تلقيها عن طريق الفاكس لبعد المسافة بينه وبين المحضر القضائي المكلف بالتبليغ، أو يقبل وثيقة من وثائق الدعوى وصلت للمتقاضي عن طريق نفس الآلة، ويرفض الميكنة خاصة للتقاضي اضطر أحد المهاجرين أن يرسلها عبر هذه التقنية كونه يعيش في أقاصي الأرض ولا تسمح له الظروف بالحضور شخصيا أمام القضاء، كما لا تسمح للوكيل أن يقدم أصل تلك الوثيقة لذات على الرغم من كون القانون يجيز الاحتجاج بالصورة ما لم يطعن فيها بالتزوير.

لست أريد الخوض فيما يفرضه القانون لأننا لا نتناول النصوص القانونية- عرفها الناس أم جهلوها- ولكني أريد من خلال هذه المقالة أن أتطرق لدور التكنولوجية الحديثة في خدمة العدالة وموقف هذه الأخيرة من الوسائل الحديثة.

وبعد انتشار المحكمة الالكترونية في بعض الدول الأوروبية كـ"النمسا" وبعض الدول العربية كـ"الإمارات العربية المتحدة". قمنا بدراسة – موضوع **"النظام القانوني للمحكمة الالكترونية"** – دراسة

وصفية تحليلية من أجل معرفة- مدى تطور هيكلة المحكمة وإجراءات التقاضي فيها.

1- موضوع البحث وإشكاليته:

إن مجال الدراسة لا يشمل جميع الوسائل الالكترونية مثل- الفاكس والتيلكس والتليفون، وغيرها من الوسائل الالكترونية التي نصت عليها القوانين بل نخص بالدراسة فقط إجراءات التقاضي الذي يتم عبر شبكات الانترنت والخدمات كالبريد الالكتروني وشبكة الويب- والبيانات الالكترونية وغيرها من الشبكات.

وقد يوحي عنوان البحث أن نطاق الدراسة هو دراسة النظرية العامة الذي هو النظام القانوني للمحكمة الإلكترونية، الذي يتم بالوسائط الالكترونية عبر شبكة (الانترنت) لكن الحقيقة أن المحكمة الالكترونية تتميز بخصائص أهمها تقوم عن طريق شبكة الانترنت، ودعائمها تكون بالوسائل الالكترونية، لذا تم التركيز على كيفية قيام المحكمة الالكترونية وإجراءات التقاضي فيها دون البحث عن النصوص التطبيقية لها، وهذا لقلة المراجع في هذا الشأن وعدم إصدار مشرعنا "الجزائري" للنصوص القانونية تخص هذا الموضوع.

وفي إطار موضوع البحث، سوف نحاول الإجابة على إشكالية رئيسية.

- ما هي خصوصيات المحكمة الالكترونية؟

وهذه الإشكالية الرئيسية تنقسم إلى إشكاليات فرعية- ما مدى تأثير شبكة الانترنت والرسائل الالكترونية على قيام هذه المحكمة؟ - وكيف تتم عملية الإثبات فيها؟ وكل هذه الإشكاليات، تعكس خصوصية المحكمة الالكترونية من حيث الماهية والتكوين والإثبات، أو بمعنى آخر البحث في مدى وجود المحكمة الالكترونية من الناحية القانونية عن طريق دراسة النظام القانوني لهذه المحكمة ومن الناحية التطبيقية عن طريق البحث في كيفية إنشائها ووسائل قيامها.

التقاضي الالكتروني من منظور قانوني:

التقاضي الالكتروني مصطلح حديث النشأة ظهر بظهور وسائل التقانة الحديثة خاصة منها شبكة الانترنت والاكسترانيت لذلك نادرا ما نجد ذكرا لهذا المصلح في العلوم القانونية لحداثته ولا نجد له أثر في الكتب والمراجع القانونية والفقهية القديمة.

2- أهمية البحث:

لم تعد شبكة الانترنت وسيلة للمراسلات الالكترونية ونقل البيانات وغيرها، بل أصبحت مجالا واسعا لغير ذلك، ففي عام 1993 برز انتشار التجارة الالكترونية عبر الانترنت بشكل واسع وظهور التوقيع الالكتروني والحكومة الالكترونية، ومما لا شك فيه كل هذا لا يخلوا من الجرائم الالكترونية مما أدى إلى قيام المحكمة الالكترونية التي تختص بهذا النوع من الجرائم DIGITAL CRIMES.

وتتبلور الأهمية العلمية للبحث، في أن إجراءات التقاضي في المحكمة تكون بالوسائط الالكترونية، قد انتشرت في أوروبا منها النمسا، وفي الدول العربية كالإمارات العربية لما لها من أهمية لتلبية حاجيات المجتمع الالكتروني وبالتالي فإن المحكمة لا تبقى بعيدة عن التغير والتطور الذي شهده المجتمع في جميع جوانبه.

وتتمثل الأهمية العلمية أو القانونية للبحث لأن موضوعه يهدف إلى دعوة المشرع الجزائري في الدول العربية إلى إصدار وتعديل نصوص قانونية بما تتلاءم والتطورات الحاصلة في إجراءات التقاضي الإلكتروني.

3- صعوبات البحث:

الواقع أن هناك صعوبات كثيرة في هذا البحث، فنظرا لحداثته فهناك قلة في المراجع القانونية والفقهية خاصة بالموضوع التي يمكن الاستئناس بها وكل المشكلات القانونية التي تطرحها الدراسة ولذلك كان الاعتماد أساسا على الباحثين الذين يعتمدون على الترجمة من المراجع الأجنبية.

4- منهجية البحث:

كان المنهج المتبع في هذه الدراسة "المنهج التحليلي الوصفي".

حيث أن الدراسة تعتمد على وصف هيكلة وإجراءات المحكمة سواء في أوربا أو الدول العربية، دون الاعتماد على آراء الفقهاء في هذا الشأن لحداثة الموضوع. كما تناول إجراءات التقاضي في هذه المحكمة وطرق الإثبات فيها.

5- خطة البحث:

ترتيبا على ما تقدم، ومن أجل تحقيق أهداف هذا البحث، اقتضت الحاجة إلى تقسيمه إلى فصلين أساسيين فنعالج في الفصل الأول: ماهية المحكمة الالكترونية ودعائمها الأساسية. في مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: ماهية المحكمة الإلكترونية، أما **المبحث الثاني فيه**: وسائل المحكمة الالكترونية.

بينما الفصل الثاني فنعالج نظام التقاضي بالوسيط الإلكتروني، وعليه فإن تقسيمه في مبحثين رئيسيين: **المبحث الأول**: الخصومة القضائية الالكترونية، **المبحث الثاني**: إسناد الرسالة الالكترونية والإقرار باستلامها.

وكانت منهجية بحثنا على النحو التالي:

الفصل الأول: ماهية المحكمة الالكترونية (الرقمية) و دعائمها الأساسية.

المبحث الأول: ما هي المحكمة الالكترونية، وينقسم إلى مطلبين أساسيين **المطلب الأول:** الدعائم الأساسية للمحكمة الالكترونية، وفيه **الفرع الأول:** المحكمة الرقمية و علاقتها بالمعلومات و الاتصالات، **الفرع الثاني:** أطراف المحكمة الرقمية، أما **المطلب الثاني:** خصائص المحكمة الالكترونية، وفيه **الفرع الأول:** محكمة حديثة النشأة **الفرع الثاني:** حدود المحكمة الرقمية، غيرأن **المبحث الثاني:** أجهزة المحكمة الإلكترونية، وينقسم إلى مطلبين أساسيين هما، **المطلب الأول:** ماهية الإعلام الآلي و أجهزته، وبدوره ينقسم الى فرعين هما، **الفرع الأول:** تعريف الإعلام الآلي و أجهزته، **الفرع الثاني:** أنواع الإعلام الآلي و أجهزته، أما **المطلب الثاني:** ماهية شبكة الانترنت، وينقسم إلى، **الفرع الأول:** تعريف شبكة الانترنت، **الفرع الثاني:** أنواع شبكة

الانترنت. بينما عالجنا في **الفصل الثاني:** نظام التقاضي بالوسيط الإلكتروني، بحيث ينقسم إلى مبحثين أساسيين هما، **المبحث الأول:** الخصومة القضائية الإلكترونية، وبدوره ينقسم إلى مطلبين هما **المطلب الأول:** إجراءات رفع الدعوى إلكترونيا، وفيه، **الفرع الأول:** إجراءات تحريك الدعوى إلكترونيا، **الفرع الثاني:** بيانات صحيفة الدعوى الالكترونية، أما **المطلب الثاني:** وسائل التقاضي الإلكتروني، وفيه **الفرع الأول:** التقاضي بواسطة البريد الإلكتروني، **الفرع الثاني:** التقاضي بواسطة التبادل الإلكتروني للبيانات، أما **المبحث الثاني:** إسناد الرسالة الإلكترونية والإقرار باستلامها، وبدوره ينقسم إلى مطلبين **المطلب الأول:** الإقرار باستلام الرسالة الالكترونية، وفيه **الفرع الأول:** شكل الإقرار بالاستلام.

الفرع الثاني: الفترة الزمنية للإقرار بالاستلام، **الفرع الثالث:** الآثار القانونية المترتبة على تلقي المنشئ الإقرار بالاستلام، **المطلب الثاني:** إثبات وتوثيق الدعاوى الإلكترونية (التوقيع الالكتروني)، فيه **الفرع الأول:** تعريف التوقيع الإلكتروني، فيه **الفرع الثاني:** أنواع التوقيع الإلكتروني، **الفرع الثالث:** الجهات المختصة بالتوقيع الإلكتروني.

وبما أن المحاكم هي الجزء الحيوي من العملية القضائية فإن تطورها تطور تقنياتها أمر لابد منه، إلا أن التطور في هذا المجال يسير ببطء شديد في وطننا العربي وبما أن التقاضي من خلال المحكمة الالكترونية هو تنظيم تقني معلوماتي يتيح للمتداعين تسجيل دعواهم وتقديم أدلتهم وحضور جلسات المحاكمة تمهيدا للوصول الى الحكم وتنفيذه من خلال وسائل الاتصال الالكترونية والتي هي جزء من نظام معلوماتي يمكن القضاة الاتصال بالمتداعين دون حضورهم الشخصي ومباشرة إجراءات التقاضي من خلال هذا النظام، كما يتيح هذا النزام من خلال المحكمة الالكترونية السرعة في الحصول على المعلومات، وبناءا عليه

فتجهيز المحكمة وقعات المحاكمة والأقسام الإدارية والتنفيذية فيها سيأخذ طابعا تقنيا يمكن القضاة والخصوم من متابعة دعواهم والحضور وتسجيل الطلبات والاتصال بموظفي وقضاة المحاكم اتصالا الكترونيا دون حاجة للحضور الشخصي، إذن فالمحكمة الالكترونية عبارة عن حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود (شبكة الربط الدولية + مبنى المحكمة) يعكس الظهور المكاني الالكتروني لأجهزة ووحدات قضائية وإدارية على الشبكة، تعمل هذه الأجهزة على استقبال الطلبات القضائية ولوائح الدعاوى وتجهيز برامج الملفات الالكترونية وتوفير متجدد للمعلومات حول مستجدات الدعاوى وقرارات الإحكام بما يمثل تواصلا دائما مع جمهور المواطنين والمحامين، كما تمكن هذه المحكمة أصحاب العلاقة المتقاضين ووكلاؤهم من الترافع وتحضير الشهود وتقديم البيانات والاتصال المباشر مع العاملين في المحكمة، كما أنها توفر آليات جديدة ومتطورة لمتابعة الدعوى والاطلاع على مجريات الجلسات -بل وحتى حضور الجلسات حضورا الكترونيا-وقرارات الأحكام بكل يسر وسهولة، وهذا ما سنتناوله في دراستنا.

الـفصل الأول

ماهية المحكمة الإلكترونية (الرقمية) ودعائمها الأساسية

من الملاحظ أن التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل الذي تشهده البشرية في العصر الحديث يلقي بضلاله ونتائجه على كافة جوانب الحياة والعلاقات بين الأفراد والدول، ويبدوا ذلك بوضوح بصدد ثورة الاتصالات والفضائيات والحاسبات الآلية والمعلوماتية عبر شبكة الانترنت، ولذلك يتم تجسيد المحكمة الالكترونية عبر الوسائل الالكترونية التي ساعدت على رواج تلك المحكمة وبظهور هذا وانتشار شبكة الانترنت أصبحت الحاجة ملحة إلى إيجاد نصوص قانونية خاصة وجديدة تتماشى والتطور الحاصل في هذه المحكمة وهذا لما تتميز به من خصائص تميزها عن المحكمة التقليدية وهذا ما نبينه من خلال معالجتنا

تقوم فكرة المحكمة الإلكترونية على غرار فكرة المحاكم المتخصصة، فهناك محاكم جنائية، وأخرى مدنية، وثالثة إدارية، وهي محاكم تختص كل نوعية منها بمجال قانوني محدد حتى تكون فاعلة.

لقد نشأت لدينا فكرة المحكمة الإلكترونية (الرقمية)، إثر التطور الذي تشهده الجريمة الرقمية وتزداد يوم بعد يوم مثل جرائم السايبر وتنوع الوسيلة التي تستخدم فيها الجريمة.

وزيد على هذا القصور في الخبرة الفنية لإبداء الرأي إذ أن هذه الجرائم مختلفة تماما عما اعتاد عليه المحقوقون والقضاة والخبراء، و هذا ما استدعى ظهور المحكمة الإلكترونية في عصر الجريمة الإلكترونية.

تضمن هذا المبحث ماهية المحكمة الرقمية ودعائمها الأساسية من مكونتها الإلكترونية والبشرية وما تتميز به من خصائص ومدى أهمية وفائدة المحكمة الإلكترونية (الرقمية) .

krime وذلك على غرار محاكم مختصة كمحكمة الأسرة ومحكمة الجنايات والمحاكم المدنية.[1]

[1]– د. محمد رضوان هلال –خبير أبحاث التزييف و التزوير – المحكمة الرقمية – وزارة العدل مصر–الطبعة الأولى 2005 ص ص 3 – 10.

هذه المحكمة تتطلب إعدادا بشريا ومكانيا وشعبيا هائلا، وللمحكمة الرقمية علاقة بالمعلومات والاتصالات لأنهما من صميم عملها، أي هي المحكمة التي تقوم بجميع الأعمال الموكلة إليها قانونا بالوسائل الإلكترونية.[1]

إن من أهم دعائم المحكمة الرقمية أنها تقوم بجميع الأعمال الموكلة إليها قانونا بالوسائل الإلكترونية و التي هي الحاسب الآلي وشبكات الانترنت.

كما أن جميع مقومات المحكمة الإلكترونية متوفرة لدينا، كأجهزة الكمبيوتر وشبكات الانترنت وغيرها، ومن المفروض أن تكون لها إدارة قوية واهتمام من قبل الجهات المعنية لإنشائها والاستفادة من هذه التقنية الحديثة، الاستفادة المثلى.[2]

هذه المحكمة تختص بالجرائم الرقمية digital krime والتي الأصل فيها الحاسب الآلي (كومبيوتر)، ثم شبكة الانترنت الدولية والشبكات الأخرى. يلحق بالجرائم الرقمية الاتصالات التي يدخل معضمها نطاق الكومبيوتر كما يشمل الاختصاص نواتج الأجهزة الرقمية.[3]

إن من صميم عمل المحكمة الإلكترونية المعلومات وفي إطارها الاتصالات الرقمية، وللمحكمة الرقمية تعاملات مع أجهزة معينة (السلكية واللاسلكية)، تتعلق أساسا بجرائم الحاسب الآلي (الكمبيوتر) سواء ما يقع به أو

[1] – د. محمد رضوان هلال، المرجع السابق، ص ص 3 – 10.

[2]– الكاتبة: ماريا اسكندر البدري، Mareyya @ maktoob. Com. الحوار المتمدن– العدد: 2483– السنة: 2008/ 02/12، المحور: دراسات وأبحاث قانونية.

[3]– د. جميلة عبد الباقي الصغير، أدلة الإثبات الجنائي والتكنولوجيا الحديثة، دار النهضة العربية، 2001، ص، ص 33–50.

عليه، ثم تمتد إلى جرائم الشبكات ومنها الشبكة الدولية WEB وأشهرها شبكة الانترنت، كما تشمل جرائم الهواتف النقالة أو المحمولة أو الجوالة والمعروفة باسم الموبيلات.

هذا وتتعامل المحكمة مع جرائم أجهزة الصرف الآلي وأجهزة قراءة البيانات التي تسمى (القارئات و مخرجاتها). [1]

تتألف المحكمة الرقمية من إعدادات بشرية ومكانية وشعبية.

التعاملات الرقمية، كالحكومة الإلكترونية، التجارة الإلكترونية، التوقيع الإلكتروني (الرقمي)، المستندات الرقمية جرائم النصب الرقمية والسرقة والقتل بالوسائل الرقمية والعملات المزيفة الرقمية، الكاميرات الرقمية، تركيب الصور الرقمية، الشبكات وما يعرف مفرداتها وثقافتها.[2]

الرقمية، مفرداتها الجريمة الرقمية وكيفية سير العمليات الرقمية والتتابع المنطقي للعمليات المستخدمة في عمليات معالجة البيانات للحصول على نتائج .

[1]- د. محمد رضوان هلال، المرجع السابق، ص ص: 6- 10.

[2]– محمد أمين أحمد الشوابكة، جرائم الحاسوب والانترنت، الجريمة المعلوماتبة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة 2004، ص: 103.

وما يعرفع عن قراصنة الانترنت وإطلاق الديدان وكيفية معالجتها والفيروسات واختراقاتها للأجهزة والبرامج وكيف يتم التخلص منها وأين تختفي الملفات وكيفية إظهارها عن طريق الاسترجاع وكيفية حماية البرامج وغيرها.

القراصنة من أذكى البشر في كل الدول وهم من المبتكرين والمتجددين pirates و العملية تعرف بالقرصنة.[1]

إن فكرة المحكمة الرقمية على خلفية قصور التكييف القانوني للجرائم الرقمية.

ومن مميزات المحكمة الرقمية أنها حديثة النشأة، ولها حدود معينة، وكما أن معلوماتها خاصة ودقيقة لا يستطيع أي أحد الإطلاع عليه، وكما تتميز بالسرعة في الأداء.

إن من دواعي مواكبة الركب الحضاري العالمي والتخلص من مصطلح دول العالم الثالث في مجال تفكيرنا ما علينا إلا أن نستفيد من هذه التقنية الاستفادة

[1]- د. محمد رضوان هلال، المرجع السابق، ص ص: 6- 11.

المثلى وذلك هو التطور والابتكار والاختراع في كل المجالات بدلا من اعتمادنا على اللحاق، فهي حديثة النشأة في تكنولوجيا المعلومات .

كما أن المحكمة الرقمية تكون داخلية في كل دولة ويمكن أن تنشأ في العاصمة كبداية.

هذه المحكمة تتعامل مع الجريمة الرقمية والتي هي عابرة للقارات وتختلف في قوانينها من دولة لأخرى وإن كان من الممكن أن يكون الأساس واحدا.[1]

مثلما تكون الجريمة الرقمية عابرة للحدود فمن المفروض أن تكون في كل دولة محكمة إلكترونية.

وتكون المحكمة داخلية في كل الدول، اي داخلية في الدولة ويمكن أن تنشأ في العاصمة كبداية.

هذه المحكمة تتعامل مع الجريمة الرقمية والتي هي عابرة للقارات وتختلف في قوانينها من دولة لأخرى. [2]

[1]- د. ممدوح عبد الحميد عبد المطلب، جرائم استخدام الكومبيوتر وشبكة المعلومات العالمية، مكتبة دار الحقوق، الإمارات العربية، طبعة 2001، ص ص: 24.

[2]- د. محمد رضوان هلال المرجع السابق، ص: 8- 11.

إن تطبيق العمل بالمحكمة الإلكترونية له أهمية كبيرة جدا وخاصة بعصرنا الراهن لاختصار الوقت والجهد لإيصال كل صاحب حق لحقه بأبسط وأسرع الطرق كوننا نعيش في عالم يشهد ثورة علمية فاقت كل التصورات، وخاصة بمجال الاتصالات وفي كل يوم جديد نرى اختراع جديد فمثلا على صعيد أجهزة الكمبيوتر نرى يوميا هناك أجهزة جديدة متطورة أحدث من التي سبقتها إلى حد أن الأجهزة المستخدمة في التسعينات لا يمكن استخدامها في الوقت الحاضر. لأنها لا تلبي الحاجة منها لوجود أجهزة أحدث منها في هذا المجال، فعندما يقوم أطراف الدعوى بالاطلاع على الدعاوي الخاصة بهم، عبر وسائل الاتصال الحديثة كالانترنت مثلا، وهم في مكاتبهم وأيضا يقوم القاضي بالاعتماد على أحدث البرامج القانونية التي تحتوي على آلاف النصوص والاجتهادات القضائية بأبسط وأسرع الطرق، لإصدار حكمه نكون بذلك قد هيئنا المناخ الملائم لتحقيق العدالة.

بحيث تظهر أهميتها كذلك في مجال تحسين أداء الأعمال عندما تستخدم وسائل التقانة الحديثة من أجل ذلك:كالقاضي مثلا عندما تستخدم برامج الكترونية قانونيا يحتوي على آلاف النصوص و الاجتهادات لإصدار حكم معلل لا تشوبه أي شائبة قانونية بوقت قليل جدا فيستطيع من خلال ذلك التغلب على ضيق الوقت وضخامة الأعمال المسندة إليه باستخدامه لهذه التقنية الحديثة.[1]

و توفر للمحامي أيضا الكثير من المراجعات الإدارية غير ضرورية للمحاكم ودواوينها فيستطيع من خلال هذه التقنية الحديثة الاطلاع على ذلك وهو في مكتبة موفرة له الوقت والجهد اللذان يمكن أن يستفيد منهما بدراسة الدعاوى

[1]– ماريا اسكندر البدري، الموقع الالكتروني السابق.

الخاصة به الدراسة القانونية المطلوبة التي تجعله ينجح بآداء عمله ويرتقي بواقعه المهني إلى المستوى المطلوب، وإن لم نقم بمواكبة الركب الحضاري العالمي، ويستفيد من جميع وسائل التقنية الحديثة لهذا المجال، فنكون قد كرسنا المصطلح الذي أطلق علينا وهو دول العالم الثالث. حتى بمجال تفكيرنا وهذا ما يردوه لنا من أطلقوا علينا هذه التسمية أن نبقى بواد التخلف وهم في التقدم الحضاري.[1]

في هذا المبحث نحاول استكمال دراسة مكونات المادية للأعلام الآلي و شبكات الانترنت وعلاقتهما بالمحكمة الرقمية أي دراستهما كدعائم أساسية مادية للمحكمة الرقمية و آليات العمل بهما في المحكمة الرقمية، فتقوم المحكمة الالكترونية المذكورة أنفا و ذلك من خلال تتمة كافة المعلومات في المحاكم و فروعها و تحميلها على شبكة الانترنت بواسطة برامج الكترونية خاصة بذلك، بحيث يقوم الموظف بالقيام بكافة الإجراءات الخاصة بأي دعوة من اللحظة الأولى لتسجيلها وحتى أخر مرحلة من مراحلها القضائية التي تنتهي بها الدعوى و ذلك من خلال تحديث المعلومات بشكل يومي و هذا ينطبق على جميع المحاكم و فروعها ومن خلال ربط هذه المعلومات ببعضها البعض بشبكة داخلية يستطيع أي موظف أو أي شخص أخر الاطلاع عليها و الحصول على المعلومات التي تخص دعواه بكل يسر و سهولة وبعد تتمة كافة المعلومات المذكورة وربطها بشبكة داخلية و تحميلها على شبكة الانترنت نقوم بإنشاء موقع الكتروني خاص بدائرة المحكمة التي تقوم بذلك و نقوم بوضع أجهزة و الحصول منه على كافة المعلومات المتعلقة بدعواه، وذلك من خلال تزويد الموظف بأي معلومة عن

[1]– ماريا اسكندر البدري، الموقع الالكتروني السابق.

الدعوى كإسم المدعي أو اسم المدعى عليه أو رقم الدعوى التي يريدها المراجع وهذه العملية لا تستغرق بضع دقائق.

أما المعلومات الخاصة و الدقيقة بكل دعوى لا يستطيع أي شخص الاطلاع عليها لخصوصيتها بأطراف الدعوى فيستطيع فقط أطرافها الاطلاع عليها ، و ذلك من خلال تزويدهم باسم المستخدم و كلمة المرور من قبل الجهة القائمة على الإدارة هذه الدائرة الكترونيا، بحيث يقوم المحامي فقط بالحضور أثناء الجلسة العلنية لإبراز ما يريد من دفوع أو وثائق و فيما عدا ذلك يستطيع الحصول عليه وهو في مكتبه و ذلك من خلال شبكة الانترنت و الإعلام الآلي فقط.[1]

وفي هذا المبحث نحاول دراسة ماهية مكونات المادية للمحكمة الإلكترونية، بحيث قسمنا مبحثنا هذا إلى مطلبين وفي كل مطلب فرعين وفيه: **المطلب الأول**: ماهية الإعلام الآلي وأجهزته، **الفرع الأول**: تعريف الإعلام الآلي و أجهزته، **الفرع الثاني**: أنواع الإعلام الآلي و أجهزته. أما **المطلب الثاني**: ماهية شبكات الانترنت.

الفرع الأول: تعريف شبكات الانترنت، **الفرع الثاني**: أنواع شبكات الانترنت وفائدتها.

إذا كنا قد عرضنا فيما سبق ماهية المحكمة الرقمية ، فإننا سنحاول استكمال دراسة الدعائم الأساسية لهذه المحكمة وهي الإعلام الآلي و أجهزته.

[1]– رحيمة الصغير ساعد نمديلي، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية – " العقد الإداري الالكتروني " – دار الجامعة الجديدة ،مصر ،ط2007، ص– ص:18–20.

فهو علم يهتم بمعالجة المعلومات بصفة آلية، و ذلك باستغلال جهاز يسمى "الحاسوب أو الكمبيوتر".[1]

جهاز الكمبيوتر أو الحاسوب هو عبارة عن جهاز الكتروني كالتلفاز و غيره من أجهزة الالكترونية الأخرى، إلا أن هذا الجهاز جد متطور و ذو أهمية كبيرة نظرا لما يقدمه من خدمات لتسهيل متطلبات هذا العصر.

وهو عبارة عن جهاز يقوم بعمليات حسابية بسرعة فائقة عما سبقه من الأجهزة الحسابية الأخرى، و لما فيه من الدقة و القدرة على معالجة و تخزين المعطيات حسب اختلاف طبيعتها.[2]

كما أنه جهاز إلكتروني يقوم باستقبال البيانات و معالجتها ومن ثم تخزينها أو إظهارها للمستخدم بصورة أخرى . وطبعا لابد القيام بتلك الوظائف من أجهزة خاصة تساعده على فعل ذلك ، فهناك أجهزة خاصة للإدخال و أخرى للمعالجة و ثالثة للتخزين....[3]

[1]- رحيمة الصغير ساعد نمديلي، المرجع السابق :ص- ص:20-25

[2]- عاطف حليم حنا، الكومبيوتر "كيف يعمل وماذا في داخله"، مكتبة النهضة المصرية، بدون مكان طبعة، 1987، ص 36.

[3]- رحيمة الصغير ساعد نمديلي المرجع السابق :ص- ص 20-25 .

و هي مجموعة من أجهزة الكمبيوتر مرتبطة مع بعضها البعض، بواسطة شبكة الانترنت و يستطيع أكثر من مستخدم العمل عليها ،و يستعمل لشخص واحد Computer personale" الكمبيوتر الشخصي ".

الكمبيوتر هو جهاز الكتروني له القدرة على إجراء عدد هائل جدا من العمليات الحسابية والمنطقية في زمن قياسي جدا (ملايين عمليات بجزء من الثانية)، ويتميز عن العقل البشري (الذي صنعه) ، بأنه لا يتعب ولا يمل ولا ييأس.[1]

يقسم علم الكومبيوتر إلى قسمين أساسيين هما:

قسم المعدات.

قسم البرامج.

أولا: قسم المعدات.

المعدات هي المكونات المحسوسة من الكومبيوتر والتي يمكن لمسها باليد وهي مكونات الكترونية أو كهربائية أو ميكانيكية.[2]

وتستخدم في إدخال البيانات والمعلومات بأشكالها المختلفة إلى جهاز الكومبيوتر، وفيه لوحة المفاتيح وجهاز الإدخال الأساسي ويستخدم لإدخال

[1]- عاطف حليم حنا، المرجع السابق، ص 37.

[2]- حمدان الهواري. الإعلام الآلي – سلسلة الكمبيوتر- ط، 2009 ، ص- ص 13- 14 .

الأوامر والنصوص وهناك أجهزة إدخال أخرى تستخدم لإدخال الصور، الكاميرا وأشكال أخرى من البيانات مثل: الماسح الضوئي SCANNER ، كما فيها أجهزة معالجة وتنقسم وحدة المعالجة المركزية إلى قسمين هما:

قسم مسؤول عن التحكم في جميع أجهزة و فيه وحدة التحكم وبيانات الكمبيوتر وهي المسؤولة عن وحدة الحساب و المنطق في أداء و تنفيذ جميع العمليات الحسابية و المنطقية داخل الكمبيوتر ومن الملاحظ أن العمليات الحسابية هي الجمع (+) و الطرح(-) و القسمة(/)و الضرب(X).[1]

أما العمليات المنطقية هي:{<،>،=>،=<،=}.

ويتم فيها تخزين البيانات و المعلومات بصورة دائمة أو مؤقتة و تنقسم إلى قسمين:

و هو تخزين البيانات داخل جهاز الكمبيوتر نفسه وينقسم الى قسمين:

وهواما تخزين في القرص الصلب على صورة نبضات كهربائية Rom صورة كهرومغنطسية أو في الذاكرة الدائمة ، حيث يقوم 2Ram .

[1]– محمد المرسى زهرة، الحاسوب والقانون، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، سلسلة الكتب المتخصصة، الطبعة الأولى، 1995، ص: 13.

ويتم في الذاكرة المؤقتة بمجرد قطع الكهرباء عن جهاز Ram الكمبيوتر بمسح جميع محتويات الفارغة تماما عنه ببدء تشغيل جهاز الكمبيوترRam .

ويكون بحفظ البيانات على أقراص مرنة أو قرص ثابت و أشرطة و أسطوانات يحفظ بحفظ خارج جهاز الكمبيوتر.[1]

تستخدم لإخراج البيانات من الكمبيوتر إلى المستخدم بأشكال مختلفة للبيانات.

هي الشاشة و تسمى جهاز الإخراج الأساسي و كما تستخدم لإخراج البيانات على صورة مرئية، السماعات وتستخدم لإخراج البيانات الصوتية على هيئة مسموعة، الطابعة و تستخدم لإخراج البيانات على الورق و يمكن عن طريقها طباعة البحوث و الكتب و المغلقات و البطاقات و أنواع عديدة من الأوراق بأشكال مختلفة .

البرامج هي الجزء غير محسوس من عالم الكمبيوتر و التي لا يمكن لمسه باليد و هي عبارة عن ملايين الإشارات الكهربائية و البقع المغناطيسية،

[1]– حمدان الهواري. المرجع السابق، ص 14 .

يقوم الكمبيوتر بتحويلها إلى بيانات مشاهدة أو مسموعة بحيث يستطيع المستخدم فهمها و الاستفادة منها. [1]

و تنقسم برامج الكمبيوتر إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي:

برامج نظم التشغيل هي من أهم أنواع البرامج و تعتمد عليها بقية برامج الكمبيوتر في عملها ، وبدون نظام تشغيل لا يستطيع الكمبيوتر العمل، و يعتبر نظام تشغيل حلقة الوصل بين المستخدم و جهاز الكمبيوتر، حيث يحتوي نظام التشغيل على جميع الأوامر التي يمكن المستخدم من إنشاء و فتح و حفظ الملفات و تصميم البرامج الخاصة و غير ذلك.[2]

هي أقوى نظم التشغيل و أكثرها ثباتا و انتشارا - MS DOS MICROSOFT.

يعتبر طفرة في عالم نظم التشغيل و نقطة تحول كبيرة من البيئة النصية إلى البيئة الرسومية

[1]- د. محمد رضوان هلال المرجع السابق، ص ص: 13-15.

[2]- عاطف حليم حنا، المرجع السابق، ص: 39.

نعتبر Windows Nt، Windows98،Windows2000 نظم التشغيل إصدارات مطورة من النظام كما أن هناك نظم التشغيل أخرى كثيرة و متعددة مثل:

- لغات البرمجة: تنقسم لغات البرمجة إلى مستويات حسب تطورها: [1]

لغة الآلة و هي اللغة لجميع لغات البرمجة و هي في تطور يومي.

في عصر التكنولوجيا و الكمبيوتر و الانترنت و ثورة المعلومات ، أصبحت الحاجة لدى الناس في شتى أنحاء المعمورة في التعامل مع هذه الأجهزة في تزايد ، و التي أصبحت تتحكم في جميع المعاملات لقضاء حاجاتهم.ذلك أن شبكة الانترنت، المعلومات و الاتصالات الدولية Network Inter Communication و هي الانترنت Internet أصبحت تساهم في نقل المعلومات وتبادلها فورا بالصوت والصورة و البيانات عبر أنحاء العالم ، مما حقق ثورة كبيرة لنقل المعلومات والاتصال في شتى مناصب الحياة العلمية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية.

و لمعرفة مدى تأثير شبكة الانترنت على مناصب الحياة المختلفة و خاصة العلوم القانونية و النظرية العامة، يستوجب ذلك دراسة ماهية شبكات الانترنت بصفتها والدعائم الأساسية لها وعلاقتها بالمحكمة الرقمية.[1]

[1]– د. محمد رضوان هلال، المرجع السابق، ص ص: 13-15.

المتوقع عند إنشاء المحكمة أن تزداد أعدادها وقد تكون في كل دائرة محكمة لأن التوسع في الأجهزة الرقمية و البرامج يزداد يوما بعد يوم، وهذا كله بفضل شبكة الانترنت وما تكنسيه من فائدة.

بحيث قسمنا المطلب الثاني إلى فرعين:

الفرع الأول: تعريف شبكات الانترنت.

الفرع الثاني: أنواع شبكات الانترنت فوائدها.[2]

هي شبكة مكونة من مجموعة من أجهزة الكمبيوتر متصلة مع بعضها البعض بواسطة كابلات أو لاسلكيا بواسطة موجات أو أشعة أخرى، هذه الشبكات تسمح بتبادل معلومات وبيانات وبرامج مختلفة تكون متصلة بأجهزة ملحقة كالطابعة .

[1]- د/ محمد رضوان هلال – المرجع السابق ، ص ، ص: 15 – 17.

[2]- د/ محمد رضوان هلال – المرجع السابق ، ص ، ص: 16- 17.

كما أن مصطلح الانترنت هو اختصار لكلمتين إنجليزيتين الأولى: International

والثانية: Network لذا فان مصطلح Internet يقصد به شبكة الاتصالات الدولية.

هذا ويتم التبادل المعلومات بين أجهزة الكمبيوتر بشبكة عن طريق تعريف ما يعرف باللغة المشتركة أو البروتوكول و الذي يعني مجموعة من المعايير التي تستخدم المعلومات فيما بينها.[1]

كما أن لشبكات الانترنت أنواع متعددة و متنوعة محلية و عالمية و هذا ما سيتم عرضه.

Network أي "شبكة محلية"، وترتبط بمجموعة من الكمبيوتر، كأن تكون في بلد واحد أو قصر واحد و تسمى الشبكة الداخلية للانترنت " Internet".

Network ومن الممكن أن تكون بين عدة دول و تمكن آلاف الأشخاص من العمل على الشبكة كما في الشركات الكبرى.

[1]– محمد مرسى زهرة، المرجع السابق، ص: 15.

ت- شبكة الشبكات: و هي شبكة الانترنت Network OF All وهي الشبكة العالمية للمعلومات وتشمل ربط شبكات دول كبرى.[1]

أ- تبادل الرسائل.

ب- القيام بمحادثة والدخول بمناقشة.

ت- قراءة الأخبار المحلية والدولية.

ث- الحصول على أماكن للبحث والدراسة.

ج-الحصول على برامج متنوعة.

ح-تنفيذ برامج على أجهزة أخرى.[2]

1- قانون الانترنت: هو مجموعة القواعد القانوني ذات العلاقة التي تنظم تكنولوجيا المعلومات/الإنترنت فيما بينها .

[1]- رحيمة الصغير، ساعد نمديلي، المرجع السابق- ص،ص: 20 – 25

[2] -ماريا اسكندر البدري- الموقع الالكتروني السابق

2- لغة الاتصال داخل الشبكة : تعمل أجهزة الكومبيوتر من خلال أنظمة تعرف بأنظمة التشغيل مثل نظام Windows أو نوافذ لكي تتصل ببعضها ، في الشبكات ، في الشبكات فإن اللغة المشتركة للاتصال بشبكة الإنترنت هي TCP/IP

وIP هو اختصار لـ internet adresse Protocol

TCP هو اختصار لـ transmission control Protocol [1]

العنوان هو تعريف لكل كمبيوتر والمستخدم للشبكة وهو الذي يميز جهاز المستخدم في جريمته عن جهاز أخرى وهذا العنوان خاص لا يتكرر على مستوى العالم وهو IP .

والبروتوكول TCP/IP لتبادل البيانات تتمثل بأربع مجموعات من الأرقام يفصل بين كل مجموعة عن الأخرى نقطة وكل مجموعة تتكون من ثلاثة خانات وكل رقم يتراوح مابين (1-255) .

[1]– محمد أمين الرومي، "جرائم الكومبيوتر والانترنت"، دار المطبوعات الجامعية، بدون طبعة، 2004، ص: 26.

نظام العنونة Domain Name System واختصاره ب DNS ومعناها الكمبيوتر الخادم و يمكن من خلاله معرفة صاحب الموقع فإذا كان محتويا على Com دلا على موقع تجاري وإذا كان محتويا على .EDU دلا على أنه موقع تعليمي، بينما الصفحة الرئيسية للموقع التعليمي www.google.com بينما www هي اختصار الشبكة العنكبوتية world Wilde Network أو الشبكة العالمية للمعلومات ،ومن أشهر أدوات البحث[1]

1- Goolge 2- Altavsta

3- Excite 4- Yahoo

* علاقة الإنترنت بالمحكمة الرقمية :

المحكمة الإلكترونية أو المحكمة الذكية ، كل مصطلحات ظهرت في الفترة الأخيرة قرينة بتطور ثورة المعلومات وثورة الاتصالات الحديثة ،بما فيها تزايد استخدام الحاسب الآلي وشبكاته وجميع تطبيقاته ،الأمر الذي أدى إلى اتصال الجهات القضائية ببعضها البعض في نطاق المكان الواحد أو أماكن عدة ، وذلك عن طريق شبكات اتصال أدت إلى تكوين وحدة حاسوبية واحدة ، ومن ثم أصبحت بمثابة البنية التحتية للمحكمة الإلكترونية .

[1]- د/ عبد الفتاح بيوم حجاز ى ، علم الجريمة والمجرم المعلوماتية – منشأة المعارف، الطبعة الأولى، 2009 ص- ص:80-84 .

فلم تنشأ من فراغ بل نشأت من انتشار واستعمال الكمبيوتر وتعميم الانترنت في القطاع الخاص ثم القطاع العام ، حيث تم ربط هذه الحواسيب الآلية ببعضها البعض عن طريق حاسب رئيسي في شبكة واحدة حتى يمكن ربط موظفي الجهة ببعضهم البعض، ومن ثم تسهيل أداء الخدمة بالقطاع الخاص ، وأداء الوظيفة بالقطاع العمومي.[1]

وفي مرحلة لاحقة رأى المتخصصون والعاملون في مجال تقنية الحاسب الآلي ، أنه يمكن ربط الجمهور بشبكات الحاسب الآلي ثم ربطها بشبكة الانترنت حتى يمكنها ربط الجهات القضائية المختلفة ببعضها البعض داخل وخارج الدولة ، حتى يتاح للمتعاملين معها في إطار قانون المحكمة الإلكترونية بالدخول إلى مواقع المحكمة الرقمية الإلكترونية والتعامل معها.[2]

كما يلاحظ أن الفكر الحالي لا يتقبل تحول المحكمة من محكمة أوراق إلى محكمة تدار بالحاسوب والانترنت، كما أنا تطبيق المحكمة الالكترونية ، يستوجب انتشارا واسع للانترنت وأن يكون نسبة مستخدميها كبيرة وهذا لا يعني وصول الانترنت إلى بيوت هذا العدد الكبير من السكان ، بل يكفي أن تتوافر لهم إمكانية الدخول إلى الشبكة ، (من مكان عملهم أو من مقاهي الإنترنت أو من منازلهم) ، ولكن كل هذا يتم عبر مراحل وهي خمس

1- يجب تطبيق تواجد المتنامي عبر شبكة الإنترنت كمرحلة أولا
2- ثم تأتي مرحلة التواجد المتطورة ، وهي مرحلة تقديم خدمات المعلومات المحدثة من خلال المواقع الإلكترونية وهي المرتبطة بها

[1] - د/ عبد الفتاح بيوم حجاز ى ، نائب رئيس مجلس الدولة – علم الجريمة والمجرم المعلوماتية، الطبعة الأولى، 2009 ص- ص:80- 84 .

[2] - رحيمة الصغير نمديلي، المرجع السابق- ص،ص: 29 – 30

3- ثم مرحلة التواجد التفاعل : مثل تنـزيل النماذج للمحكمة على الإنترنت
4- وبعدها مرحلة التواجد خلال توفير المعاملات الإلكترونية .كاستخراج شهادة السوابق العدلية من أي محكمة في أي دائرة .
5- وأخيرا مرحلة التكامل التام ، وذلك بتوفير جميع الخدمات وتطويرها للمواطنين .[1]

ولكن هذه المرحلة الأخيرة لم تصل لها أي دولة بعد، برغم من وصولها إلى مرحلة التعاملات الإلكترونية ، وهذا بسبب الصعوبة التي يتلقاها مشروع تطبيق المحكمة الإلكترونية ،والذي يستوجب تغيير الفكر الحالي حول هذا المشروع وتباين أهدافه ومقوماته. ثم توفير البنية القانونية لحماية هذا المشروع من خلال إصدار قوانين لحماية المعاملات الإلكترونية مثل قانون توقيع الإلكتروني ، وقانون حماية الحق في الخصومة وأمن المعلومة ، وقانون الجرائم المعلوماتية وقانون الإجراءات الجزائية .

وبعدها يتم تدريب الموظفين لاستعمال الحاسوب والإنترنت وتكوين متخصصين في برامج الكمبيوتر والإنترنت ، للوصول إلى تطبيق العدالة لأن التماطل في إصدار الحكم والإطالة هو والظلم سوى.

وبعدها تأتي مرحلة التعريف بها بنشر مواقعها على الإنترنت لتبيان غرف المحكمة ووظائفها والعلاقات بينها وبين الموطنين والمحامين والقضاة والموظفين والشرطة ، ثم مرحلة لاحقة بتوفير بعض الخدمات للمواطنين مثل

[1]– د/ خالد الحلي "الحكومة الالكترونية"، مكتبة الأهرام للبحث العلمي العدد رقم ،9218، ط الأولى، 2003 ص 44

استخراج صحيفة السوابق العدلية ، وفي الأخير القيام بجميع الخدمات عن طريق الإنترنت .[1]

نموذج لمركز الشرطة على الإنترنت:

بحيث تم فتح في شمال السويد أول مركز افتراضي للشرطة يعتمد اعتمادا كاملا على الإنترنت ، ويعمل المركز الجديد بلا ضباط ولا شرطيين حيث يستطيع السكان رفع شكاواهم أو تسديد غراماتهم على موقع الكتروني بالصوت والصورة .وأوضح رئيس شرطة المركز أن بإمكان المواطنين في هذه المنطقة أيضا في حالة الضرورة الاتصال عبر جهاز الهاتف المرئي برجال شرطة حقيقيين على بعد عشرات الكيلومترات من الجنوب ، وأضاف مركز الشرطة الإلكتروني في تلك المنطقة يعتبر مقدمة لشبكة مراكز افتراضية للشرطة تنتشر في مختلف أنحاء السويد " لأن الاتصال عبر الفيديو يمكن أن يشكل مساعدة أساسية بالنسبة للشرطة" إن حركات ونظرات وتصرف أي شخص تشكل مساعدة أساسية بالنسبة للشرطة التقليدية التي عادة لا تكون مجهزة بأحدث المبتكرات الإلكترونية .

وأكد الأستاذ" يان فريس" من المعهد السويدي من تكنولوجيا الإعلام أن مثل هذه المراكز هي أداة لحماية سكان المناطق الريفية ، لأن مراكز الشرطة الصغيرة تفتح أبوابها غالبا لفترات قصيرة للقيام بعمليات إدارية فقط .[2]

وهنا السؤال المطروح- هل يمكن فعلا رفع دعوة قضائية عبر الإنترنت؟

وهذا ما سنعرضه في الفصل المقبل

[1]- د/ خالد الحلي – المرجع السابق ،ص : 44.

[2]- محمد رابع سليمان، مجلة الشرطة العدد ،359 - نوفمبر – 2000 – ص : 49.

الفصل الثاني

نظام التقاضي بالوسيط الإلكتروني

يقصد بالتقاضي الالكتروني "عملية نقل المستندات التقاضي الكترونيا إلى المحكمة عبر البريد الالكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض وإرسال إشعار إلى المتقاضي يفيده علما بما تم بشأن هذه المستندات."

ووفقا لهذا التعريف فإن المتقاضي أو المحامي عند رغبته في إقامة الدعوى بطريقة الكترونية مخصص لهذا الغرض، وهذا الموقع متاح أربعة وعشرون ساعة يوميا لمدة سبعة أيام في الأسبوع، حيث تستلم هذه المستندات بمعرفة الجهة المتخصصة على إدارة هذا الموقع ثم تقوم بإرساله إلى المحكمة المختصة، حيث يستلمه الموظف المختص بقلم كتاب المحكمة ويقوم بفحص المستندات ثم يقرر قبول هذه المستندات أو عدم قبولها ويرسل للمتقاضي رسالة إلكترونية يعلمه فيها استلام مستنداته والقرار الصادر بشأنها.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية يتم رفع الدعوى الكترونيا عبر موقع الكتروني خاص تملكه شركة خاصة يقع مركزها الرئيسي في مدينة "سانتا بربرا" بولاية كاليفورنيا، وقد بدأ بتشغيل الموقع هذا في غضون شهر سبتمبر سنة 1999.

وبموجب هذا المقصود فإن التقاضي الالكتروني يحتاج لقاعدة تشريعية يستمد القضاة سلطتهم بموجبها لنظم الدعاوى وإصدار القرارات بناءا بهذه الإجراءات التي تحمل صفة الإلزام وبالتالي تتمتع بحجية الأحكام، فالتقاضي الالكتروني يتطلب إنشاء وتصميم وبرمجة نظام

قضائي، لكي تتم عملية التقاضي من خلاله ويشمل هذا النظام المحكمة الالكترونية والدائرة والأحكام لتنفيذ الأحكام المدنية، وتبنى على وجود محكمة الكترونية وجود محكمة الطعن تنظر بالطعون المقدمة إليها إلكترونيا الأمر الذي يوصلنا إلى أن ملفات الدعاوى الالكترونية تفترض بالضرورة القصوى أن تختلف كما هو موجود حاليا بحيث أن الآلية التقليدية في التدوين لإجراءات التقاضي سوف تصبح جزءا من الماضي، ويستحل محلها آليات مبرمجة متطورة تختلف في الشكل والمضمون.

كما أن آليات تقديم السندات يجدر أن تختلف في السرعة واحترام المواعيد أمر لابد منه لاسيما أن المحكمة موجودة في كل مكان لا تغلق أبوابها أمام المراجعين والمحامين.

ولاشك أن نظام الدعوى بطريقة الكترونية يثير التساؤل حول مدى صحة قبول المستندات والمحررات الالكترونية في التقاضي، ولهذا حاول الفقه جاهدا تطبيق المفاهيم الجديدة في الإثبات الالكتروني، وهذا ما سنراه

الالكترونية بواسطة شبكات الانترنت أمن هيئة التحكيم في اليوم المعلن عنه مسبقا والذي أخطر به طرفا النزاع بعد تسليم مركز التحكيم الالكتروني ردود بيانات المحتكم ضده ومنح فترة كافية لتقديم بيانات إضافية أو التعديل فيها، والسماح لأطراف النزاع بتوكيل ممثليهم بغض النظر عن جنسية أو مؤهلات الوكلاء الذين تم رفع أسماؤهم مسبق للمركز لتمثيلها أثناء جلسات التحكيم، وتقتصر إجراءات التحكيم على بيانات محددة تقدم مع الادعاء والرد عليه أو تقدم بطلب من هيئة التحكيم وتقتصر على البيانات الخطية، بيانات الشخصية، والخبرة الفنية، وتعد البيانات الشخصية إحدى البيانات المعمول بها في ظل قوانين الإثبات وما أخذت به مراكز التحكيم عن بعد تاركة لأطراف النزاع حرية الاستعانة بشهادة الشهود مع تحديد آلية سماع الشاهد والاتصال به بعد إخطار هيئة التحكيم بأسماء وعناوين الشهود وتحديد الوقائع المطلوب سماع الشهود حولها وبعد مرافعة الهيئة تعمل على تحديد آلية سماعهم إما عن طريق الهاتف وإما باستدعائهم لجلسة سرية بواسطة كاميرا دائرة تليفزيونية لاستجوابهم حول النقاط المتعلقة بالنزاع، وأن تكون نفقات سماع الشاهد على من طلبه.[1] أم طلب الخبرة الفنية فتسمح مراكز التحكيم الالكترونية لأطراف النزاع في طلب الخبرة الفنية لإثبات وقائع تتعلق بموضوع النزاع كالعيب في المبيع مثلا وتحديد مقدار الضرر الذي وقع للمشتري وتقديم ثمن المبيع مثلا، وقد حددت مراكز التحكيم الالكترونية آلية وشروط طلب الخبرة

[1]– د. منير محمد الجنيهي، ممدوح محمد الجنيهي، "التحكيم الالكتروني"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر الطبعة الأولى 2006 ، ص 49.

الفنية لتأييد آلية واقعة يراد الاستئناس إليها في النزاع، وبعد إخطار الهيئة بطلب الخبرة الفنية والخصم قبل الفصل لوقت معقول وسماع رد الخصم في الطلب بالموافقة أو الاعتراض والفصل في ذلك بالسرعة المطلوبة وبموافقة الهيئة على الطلب يقسم الخبير بعدها القسم القانوني ويمنح مهلة أقصاها شهر لتسليم تقرير الخبرة لتقوم الأطراف بعدها بمناقشة الخبير وسؤاله حول أية نقطة في تقريره.

بعد الانتهاء من تقديم البيانات يعاد الفصل في النزاع في فترات أقصاها شهر، ويصدر القرار كتابة وتكفي الأغلبية بصدوره مع توقيعها بواسطة رئيس الهيئة والأعضاء مع ذكر رؤى العضو المخالف أن لم يكن الحكم بالإجماع. ويتضمن القرار بالإضافة إلى الحكم تاريخه ومكان صدوره وأجور المحكمين ونفقات وأجور الخبراء وأية نفقات أخرى وتسبيب القرار ما لم يتفق الأطراف على عدم التسبيب.[1]

وتقوم الهيئة بتزويد المركز بالقرار ويتم تسليمه للأطراف ويعد الحكم ملزما بمجرد الاستلام. وبعد تناول آلية رفع النزاع بواسطة شبكة الانترنت والفصل فيه بواسطة مراكز التحكيم الالكترونية الدولية إلى صدور حكم التحكيم كما نشير إلى رسوم التحكيم وهي عبارة عن رسوم التسجيل ورسوم إدارية وهذه الأخيرة تسد خلال ثلاثين يوما من إرسال طلب التحكيم وأتعاب المحكمين.[2]

[1]– ماريا اسكندر البدري التقاضي، الموقع الإلكتروني السابق.

[2]– د. خالد ممدوح ابراهيم، "التقاضي الالكتروني"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى: 2008، ص: 148.

هناك أمور يجب مراعاتها وأخذها في الاعتبار عند رفع الدعوى وعند تنفيذ مشروع التقاضي الالكتروني.

كما تضيف القضايا التي يمكن تسجيلها، إلكترونيا وتحديد نوعها، وكذلك بيان الوثائق والمستندات التي يمكن قبولها إلكترونيا.

تحديد الأشخاص المصرح لهم بالدخول إلى نظام المعلومات وتسجيل الدعاوى والاطلاع عليها كالقضاة وموظفي المحكمة والمحامين والخبراء وغيرهم من الأشخاص الذين لهم علاقة بالدعوى، وذلك بغرض منع الأشخاص غير المرخص لهم من اختراق نظام المعلومات، والاطلاع على المستندات التي قد تكون سرية.

تحديد وبيان الإجراء الذي يستخدم في تسجيل المحامين والمتقاضين والتحقق من شخصيتهم والذي يتضمن إدخال اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصة به.[1]

وترفع الخصومة الالكترونية أمام القضاة، كما هو الحال في الوضع التقليدي بموجب ورقة من أوراق المرافعات تسمى صحيفة الدعوة الالكترونية إلا أنه بالخصومة الالكترونية تكون عريضة الدعوى محررة على سند الكتروني ويتم إرسالها إلى قسم الإحالات في المحكمة المختصة من خلال شبكة الانترنت عبر البريد الالكتروني حيث يتم قيدها.

[1]– ماريا إسكندر البدري، الموقع الإلكتروني السابق.

إن المتقاضي أو المحامي عند رغبته في إقامة الدعوى بطريقة الكترونية سوف يرسل صحيفة الدعوى عبر البريد الالكتروني من خلال موقع الكتروني مخصص لهذا الغرض، وهذا الموقع متاح أربعة وعشرون ساعة لمدة سبعة أيام في الأسبوع، حيث تستلم هذه المستندات بمعرفة الشركة القائمة على إدارة هذا الموقع ثم تقوم بإرساله إلى المحكمة المختصة، حيث يستلمه الموظف المختص بقلم كتاب المحكمة ويقوم بفحص المستندات ثم يقرر قبول هذه المستندات أو عدم قبولها ويرسل للمتقاضي رسالة الكترونية يعلمه فيها باستلام مستنداته والقرار الصادر بشأنها.[1]

وفي النمسا يتم رفع الدعوى الكترونيا عبر موقع الكتروني خاص تملكه شركة خاصة. وقد بدأ في تشغيل هذا الموقع في حوالي سنة 1998-1999 كما هو معمول به في دولة سنغافورة.[2]

تتم إجراءات المحاكمة – مجانا- بأن يقدم المدعي بيانات في استمارة مخصصة لذلك على موقعها في الانترنت ويستلم على الفور رقم قضيته ثم تقوم المحكمة بمراسلة المدعي عليه في ظرف ثلاثة أيام من استلام الدعوى ولطابعها ألتحكيمي لابد من قبول المدعي على التقاضي أمامها بأن يملأ بدوره استمارة مماثلة تتضمن إضافة إلى بياناته قبوله التقاضي أمامها ودفوعه حول الدعوى خلال أربعة أسابيع من رفع الشكوى. أما في

[1]– د. خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص 49.

[2]– ماريا إسكندر البدري، الموقع الإلكتروني السابق.

حالة عدم رده على هذه المهلة لا تنعقد الخصومة وتشطب الدعوى من جدول القضايا.

ويمكن للمحكمة أن تفصل بنفسها في المنازعة وفق جدول زمني محدد بإمكان الأطراف أنفسهم اقتراحه، كما يمكن لها أن تنظم لقاء بين أطراف المنازعة أو تطلب وثائق تتعلق بها مع ضمان سرية هذه الإجراءات وتفاصيل القضية.

كما يمكن أيضا للمحكمة أن تختار من الجهات المختصة ولها أن تستعين بالخبراء القانونيين الخارجيين، على أن في هذه الحالة على المدعي أن يدفع مبلغا معينا من المال.[1]

هذا ولقد حاول الفقه جاهدا تطبيق المفاهيم الجديدة في الإثبات الالكتروني على قواعد الإثبات القائمة بالفعل، ولم يدخر الفقه والقضاء جهدا في سبيل إيجاد الحلول للاعتراف بالتوقيع الالكتروني وللإقرار بحجيته، عن طريق تطوير قواعد الإثبات التقليدية لتلاءم وسائل الإثبات الالكتروني.[2]

كما أن إثبات إجراءات الدعوى الالكترونية يعتريه الكثير من الصعوبات من الناحية القانونية ذلك لأن الدعائم الالكترونية المخزنة على وسائط الكترونية مثل الاسطوانات المضغوطة والاسطوانات الممغنطة والأشرطة وطرق تخزينها وحفظها واسترجاعها لا تتكيف بسهولة من

[1]– مجلة الشرطة، العدد 2363، ص 26.

[2]– سعد السيد قنديل، التوقيع الإلكتروني، ماهيته، صوره، حجيته في الإثبات– دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2004، ص: 24.

قواعد الإثبات التقليدية، وبصفة خاصة من جهة توافر الدليل الكتابي ومفهوم الأصل والصورة والنسخة طبق الأصل وحجيتها في الإثبات.[1]

ونتيجة التطور التكنولوجي الحاصل في المجتمع كان لابد للقانون أن يتفاعل مع هذا التغير ويتماشى معه لاستيعاب هذه التقنية الجديدة فتدخل المشرع المصري وأصدر قانون التوقيع الالكتروني رقم 15 لسنة 2004 ولائحته التنفيذية.

وقد ساوى القانون رقم 15 لسنة 2004 بشأن التوقيع الالكتروني من حيث الحجية في الإثبات أمام القضاء بين التوقيع الالكتروني والتوقيع اليدوي، وكذلك بين المحرر الالكتروني والمحرر الورقي، وذلك في نطاق المعاملات المدنية والتجارية والإدارية، وهو ما يعرف بمبدأ التكافؤ الوظيفي.[2]

كما يتم الحديث في هذا الفرع عن إجراءات الصلح بحيث يتم رفع النزاع الكترونيا بملأ استمارة معدة سلفا، يتم إرسالها بواسطة الانترنت مرفقا بها صورة من اتفاق لوساطة بالإضافة إلى بيانات المدعي واختياره وسيطا أو ترك ذلك للمركز مع دفع مبلغ مقدما لأجل الرسوم.

وبعد استلام مراكز التحكيم للطلب المقدم اللجوء للوساطة لحل النزاع يأتي دوره في قبول أو رفض نظر النزاع، ومن أشهر مراكز التحكيم

[1]– د. سعد السيد قنديل، المرجع السابق، ص: 24.

[2]– منير محمد الجنيهي، ممدوح محمد الجنيهي، المرجع السابق، ص 54.

الالكترونية مركز منظمة الملكية الفكرية وموقعه وبقبول المركز يتم إخطار الطرف الثاني(المدعى عليه) بواسطة البريد الالكتروني مع تزويده بنموذج للرد (لائحة جوابية) فإذا قبل المدعي عليه بالوساطة فإنه يتعين عليه إرفاق بياناته التي يعتمد عليها مع اختيار وسيط أو ترك الاختيار لمركز التحكيم.[1]

يقوم بعد ذلك مركز التحكيم بإعداد صفحة عرض النزاع على موقع الكتروني معد لذلك ويعطي الطرفين كلمة مرور تخولهم دخول الموقع والاطلاع على صفحة النزاع ويقوم بعدها المركز بأخطار الوسيط وإعلامه بمهمته تاركا له الخيار في نظر النزاع أولا.

إذا رفض الوسيط نظر النزاع، يتم إخطار الأطراف لاختيار وسيط آخر أو ترك الاختيار للمركز، وبموافقة الوسيط على نظر النزاع تبدأ مهمته في النظر أو الاطلاع على ما قدمه الطرفان من بيانات وسؤال كل طرف عن طلباته وإلى أي مدى يمكنه التنازل وكذلك يهدف الوصول لحل مرض للطرفين يحقق مصالحهما وذلك ضمن مدة محددة مثلا «10-14» يوما كما حددها مركز التحكم والوساطة اعتمادا على سرعة استجابة الأطراف وقبولهما بالحل المقترح.[2]

تحاط عملية التحكيم والوساطة بالسرية الكاملة منذ إرسال طلب التوسط، وإلى إبرام التسوية النهائية المرضية للطرفين. إذ يقتصر الاطلاع

[1]- منير محمد الجنيهي، ممدوح محمد الجنيهي، المرجع السابق، ص: 52.

[2]- خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص 24.

على مجريات الوساطة على الطرفين وممثليهم والوسطاء ممن تم اختيارهم فقط دون غيرهم.

وفي حالة عدم التوصل لاتفاق فلكل طرف عندها الحق في اللجوء للقضاء. كما أن الطرفين الحق في الانسحاب من عملية الوساطة في أي وقت بعد انعقاد أولى جلسات الوساطة وإلى ما قبل إبرام التسوية النهائية مع حقهم أيضا في استرداد البيات التي قام بتقديمها.[1]

الالتزام بمجرد أن شبكة الاتصالات التي يشغلها ذلك الشخص الآخر لا تحتفظ بالمعلومات المطلوبة مثلا والمقصود من ذلك هو عدم تشجيع الممارسات السيئة أو سوء التصرف المعتمد كما تنص بعض التشريعات "على أنه يجوز للمرسل إليه أو المنشئ أن يستفيد في الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في بعض النصوص من خدمات أي طرف ثالث لا خدمات الوسيط وحده" وفي الأخير يتبين لنا فوائد نظام التبادل الالكتروني للبيانات وهي:

- تخفيض المصاريف الإدارية الجارية، إذ يقلل هذا النظام الجهد المبذول في التعامل مع الوثائق وأعمال البريد إضافة إلى تخفيض المصاريف المنفقة على إدارة هذه الوثائق.[2]
- توفير الوقت إذ يتيح هذا النظام نقل المعلومات بشكل أسرع مما كان عليه سابقا.[3]

[1]- د. خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص: 52.

[2]- منير محمد الجنيهي، ممدوح محمد الجنيهي، المرجع السابق، ص: 57.

[3]- منير محمد الجنيهي، ممدوح محمد الجنيهي، (المرجع السابق)، ص: 90.

- تحسين الادارة الداخلية وذلك بالتقليل من الأعمال الورقية والحد من إزعاج رنين الهاتف وتخفيض أخطاء الإدخال فضلا على السرعة في إنتاج التقارير.
- ونجد أن نظام تبادل البيانات الكترونيا يزيد القدرة على انجاز الأعمال فهو يوفر الوقت والجهد والمال ولذلك لا غرابة في أن يتزايد عدد الجهات التي تقبل على اعتماد هذا النظام.[1]

تعتبر صحيفة الدعوى هي الأساس الذي تقم عليه كل الإجراءات، ويترتب على عدم إعلانها عدم انعقاد الخصومة بين طرفيها ولذلك فقد استلزم المشرع اتخاذ إجراءات معينة لاستفاء البيانات المطلوبة فيها تحقيقا لهذه الضمانة، ونتعرض لهذه الإجراءات فيما يلي:

- بيانات عريضة الدعوى الالكترونية.

يتعين على المدعى عند إعلان صحيفة الدعوى الالكتروني أن تكون مشتملة على البيانات التالية:

1- أولا اسم المدعي ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه واسم من يمثله ولقبه ومهنته.
2- اسم المدعي عليه اسمه ولقبه ومهنته وموطنه فإن لم يكن له موطن فآخر موطن له.
3- تاريخ تقديم الصحيفة.

[1]- محمد فتوح محمد عثمان، المجلة السابقة، ص: 44.

4- المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى.

5- بيان موطن مختار للمدعي في البلدة التي بها مقر المحكمة إن لم يكن له موطن فيها.

6- وقائع الدعوى وطلبات المدعي وأسانيدها. [1]

وإذا ما قدمت عريضة مشتملة على هذه البيانات يقوم قلم الكاتب بقيدها في السجل الالكتروني المخصص لقيد صحف الدعاوى، وذلك بعد ارفاق ما يفيد تسديد الرسوم المقررة قانونا أو اعفاء منها، وصور من الصحيفة بقدر عدد المدعى عليهم فضلا عن صورتين لقلم الكاتب وأصول المستندات، ومذكرة شارحة للدعوى وصور منها، ولا شك أن الصور المطلوبة سوف تكون بالطبع محررات الكترونية، ولعل هذا يثير مشكلة صعوبة التمييز بين أصل المحرر الالكتروني وصورته ويعتبر إعلان عريضة الدعوى الالكترونية إعلانا صحيحا الى المدعى عليه اجراء لازم لانعقاد الخصومة بين طرفيها تحقيقا لمبدأ المواجهة بين الخصوم، وذلك بحال عدم حضور المدعى عليهم بالجلسة المحددة لنظر في الدعوى. [2]

- يتعين على المدعي عند إعلان عريضة الدعوى إلكترونية أن تكون مشتملة على البيانات الآتية:

[1]- محمد فتوح محمد عثمان، المجلة السابقة، ص: 44.

[2]- محمد رابح سليمان، المجلة السابقة، ص: 59.

- اسم المدعى ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه واسم من يمثله ولقبه ومهنته أو وظيفته وصفته وموطنه.

- اسم المدعى عليه ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه، فإن لم يكن موطن معلوما فآخر موطن كان له.

- تاريخ تقديم العريضة.

- المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى.

- بيانات موطن مختار للمدعي في البلدة التي بها مقر المحكمة إن لم يكن له موطن فيها.

- وقائع الدعوى وطلبات المدعي وأسانيده.[1]

والوثائق الالكترونية مميزات عدة منها:

- تخصص تداول وتخزين الملفات الورقية للدعاوي في المحاكم بما يترتب عليه من رفع الكفاءة وخفض التكاليف.

- قلة فقد ملفات القضايا أو حفظها في مكان خطئا، وخفض مساحة أماكن تخزين الملفات في المحاكم.

- ارتفاع مستوى أمان سجلات المحكمة لان الوثائق والمستندات الالكترونية أكثر صدقية وأسهل في اكتشاف إي تغيير أو تحريف فيها، بجانب سهولة الاطلاع عليها والوصول إليها.[1]

[1]- محمد فتوح محمد عثمان، المجلة السابقة، ص: 44.

إنه من أهم الوسائل التقاضي الالكتروني للبريد الالكتروني التبادل الإلكتروني للبيانات من أهم تطبيقات الانترنت، وأكثرها استخدامه من الناحية العلمية، ولا نبالغ إذ نقول أنها تغيرات العمود الفقري لشبكة الانترنت، ويرجع السبب في ذلك إلى سرعته الفائقة وسهولة استخدامها وتكلفته البسيطة، مقارنة بوسائل الاتصال الأخرى كالفاكس، والتلكس، ويتطلب الغرض لمراسلات البريد الالكتروني، المعاملات الالكترونية أن نبين ماهيته، وطبيعته القانونية لها ومدى حجيته في الإثبات، وهو ما سنعرض له في هذه الدراسة.

ولقد كان من نتاج التطور في الجابين ظهور أدوات واختراعات وخدمات تلك ظهور نوع تجديد من المعاملات يسمى المعاملات الالكترونية تختلف عن المعاملات التقليدية التي نعرفها من حيث البيئة التي تتم فيها هذه المعاملات، وتقوم في غالبيتها على استخدام مراسلات البريد الالكتروني في التعامل.[2]

ولعل هذا يدفعنا إلى التعرض إلى موضع الانترنت والبريد الالكتروني في:

[1]- محمد رابح سليمان- المجلة السابقة، ص: 26.

[2]- د. خالد ممدوح إبراهيم، المرجع الأول السابق، ص: 53.

يعتبر البريد الالكتروني من أهم تطبيقات الانترنت وأكثرها استخداما من الناحية العملية، أنه يعتبر العمود الفقري لشبكة الانترنت، ويرجع السبب في ذلك إلى سرعته الفائقة وسهولة استخدامه وتكلفته البسيطة مقارن بوسائل الاتصال الفوري الأخرى كالفاكس والتلكس. ولقد أصبح متحا من خلال البريد الالكتروني أن يرسل أي شخص إلى آخر رسالة لأغراض تجارية أو تعليمية أو بمجر التسلية، وهي وسائل مكتوبة أو ملفات صوتية أو رسومات وفي أحدث تجلياتها.

ويتطلب التعرض لاستخدام البريد الالكتروني في إجراءات التقاضي أن يبين ماهيته ونشأته، وطريقة الحصول عليه ومدى جواز تملكه وذلك ما سنراه فيما يلي:[1]

يقتضي التعرض لماهية البريد الالكتروني أن نبين مفهومه ونشأته

تقوم فكرة البريد الالكتروني على تبادل الرسائل الالكترونية، والملفات والرسوم والصور والبرامج، وغيرها عن طريق إرسالها من المرسل إلى شخص أو أكثر وذلك باستعمال عنوان البريد الالكتروني للمرسل إليه بدلا من عنوان البريد التقليدي ويشبه صندوق البريد الالكتروني، مع وجود فارق جوهري يتمثل في أنه في صندوق البريد الالكتروني توجد الرسائل المرسلة إليك وتلك التي يسبق لك إرسالها والرسائل الملغاة ونماذج عامة

[1]- د/ خالد ممدوح إبراهيم – "حفية البريد الالكتروني في الإثبات"، دراسة مقارنة – دار الفكر الجامعي- الإسكندرية. مصر الطبعة الأولى 2008، ص: 6.

لصيغ الرسائل بالإضافة إلى قائمة بالعناوين البريدية التي تضيفها أو تنشئها في صندوقك حتى لا تعود في كل وقت لطباعة العنوان من جديد[1].

كما عرف بعض الفقهاء البريد الالكتروني "بأنه طريقة تسمح بتبادل الرسائل المكتوبة بين الأجهزة المتصلة بشبكة المعلومات". بينما عرف البعض الآخر بأنه مكنة تبادل الالكتروني للمستندات التي يتم إرسالها أو استلامها بواسطة نظام اتصالات بريد الكتروني وتتضمن ملحوظات مختصرة ذات طابع شكلي حقيقي، وتمكنه اصطحاب ملحقة وهذا لمعالجة الكلمات وأية مستندات أخرى يتم إرسالها رفقة الرسالة ذاتها بشأن خصوصية الاتصالات الالكترونية الصادرة في 1986 والمتفق عليها في موسوعة القوانين الفدرالية. كما عرف القانون الأمريكي البريد الالكتروني "بأنه وسيلة اتصال يتم بواسطتها نقل المراسلات عبر شبكة خطوط تليفونية عامة أو خاصة، وغالبا يتم كتابة الرسالة على جهاز الكومبيوتر ثم يتم إرسالها الكترونيا إلى كومبيوتر مورد الخدمة الذي يتولى تخزينها لديه حيث يتم إرسالها الكترونيا عبر نظام خطوط التليفون إلى الكمبيوتر المرسل إليه".[2]

وكما عرفه القانون الفرنسي بشأن الثقة في الاقتصاد الرقمي لصادر في 22/ يوليو 2004 "بأنه كل رسالة سواء نصية كانت أو صوتية أو مرفق بها صور أو أصوات ويتم إرسالها عبر شبكة الاتصالات عامة، وتخزن

[1]– د/ خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق الثاني، ص: 7.

[2]– أسامة أبو الحسن مجاهد، خصوصيات التعاقد عبر الانترنت، دار النهضة العربية، ص: 72/ تناول فيه آراء الفقهاء والقانون الأمريكي والفرنسي.

عند أحد خوادم تلك الشبكة أو في المعدات الطرفية لمرسل إليه ليتمكن هذا الأخير من استعادتها.[1]

كما ظهرت نتيجة الانترنت من وراء المحيط الأطلنطي، الولايات المتحدة الأمريكية ظهر البريد الالكتروني وانشر إلى جميع أنحاء العالم تحت التسمية الانجليزية CE- Mail وفي فرنسا فإن الوضع الغالب هو استخدام مصطلح carrier électronique، وفي مصر فإن مصطلح البريد الالكتروني هو المستخدم ولكن من الناحية العملية يستخدم لفظة الايميل. ويرجع الفضل في ظهور البريد الالكتروني إلى العالم الأمريكي توملينستون Tomlinston والذي يعتبر وبحق، مخترع البريد الالكتروني حيث صمم على شبكة الانترنت برنامج لكتابة الرسائل يسمى send message (send)، وذلك بغرض تمكين العاملين بالشبكة من تبادل الرسائل فيما بينهم مثل اخترع برنامج يسمى CYPNET يسمح بنقل الملفات من جهاز كمبيوتر، إلى جهاز آخر ثم قام بدمج البرنامجين في برنامج واحد ونتج عن هذا الدمج ميلاد البريد الالكتروني. وقد صادف Tomlinston مشكلة تتمثل في أن الرسالة لا تحمل أي دليل على مكان مرسلها ففكر في ابتكار رمز لا يستخدمه الأشخاص في أسمائهم ويوضع بين اسم المرسل والموقع الذي ترسل منه الرسالة، وكان اختياره للرمز @، وذلك في خريف عام 1971 وبذلك أصبح أول عنوان بريدي

[1]– د. ماجد راغب الحلو، "العقد الإداري الالكتروني" – دراسة تحليلية، دار الجامعة الإسكندرية، الطبعة 2007، ص 27.

إلكتروني في التاريخ هو tomase@ bbn ، لقد شهد البريد الالكتروني في وسائل تنظيمه وإرساله وربطه التفاعلي بوسائل التقنية الأخرى، فتم تطوير البريد الالكتروني الصوتي الذي يمكن من خله ترك رسالة صوتية أو استقبال رسائل مكتوبة بشكل صوت، وجرى ربط البريد الالكتروني بمواقع الشركات عبر الانترنت لتسهيل عملية الإرسال والاستقبال أثناء الوجود على مواقع الانترنت، وطورت تقنية استقبال البريد الالكتروني بواسطة الكومبيوترات المفكرة المحمولة باليد وأيضا عن طريق الهاتف النقال mobile phone كنصوص مكتوبة أو مسموعة مع إمكانية التحويل من شكل الى آخر بينهما.[1]

كما حدث تطور هائل في تقنيات تنظيم وإدارة صندوق البريد الالكتروني وربطه بقوائم العملاء والجهات المرسل إليها البريد بانتظام وتنظيم عناوينها داخل برنامج الإرسال الخاص بالمرسل، واستخدام وسائل الأمن والحماية التقنية برسائل البريد الالكتروني في كافة مراحلها بما في ذلك التشفير وفك التشفير والتوثيق مواعيد الإرسال والاستقبال والتحميل وغير ذلك.[2]

يتم الحصول على عنوان البريد الالكتروني للمستخدم بإحدى الوسيلتين الأولى المنح والثانية الاختيار، ويكمن الفارق بيتهما بمدى

[1]- رحيمة الصغير ساعد نمديلي، المرجع السابق، ص: 27.

[2]- د. خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص ص 95- 96.

الحرية التي يتمتع بها مستخدم الانترنت في تكوين عنوانه البريدي الخاص به.

فالوسيلة الأولى وهي المنح، فلا يكون للمستخدم الحرية في اختيار مكونات عنوان بريده الالكتروني، إذ يتكون العنوان في الغالب من اسم المستخدم إلى جانب اسم مورد الخدمة، وهذه الطريقة دائما ما تتوافر لدى الجهات الحكومية والمنظمات الوطنية والجامعات والأكاديميات العلمية والشركات التي تتولى تخصيص عنوان الكتروني للعاملين بها. [1]

للمستخدم الحرية الكاملة في تكوين العنوان وبالطريقة التي يرغبها، حيث لا يحد من حرية المستخدم في تشكيل عنوانه الالكتروني الا لبعض المقتضيات الفنية والتقنية المتعلقة بمحل الشبكة ومنها: عدم السماح بتسجيل اسم سبق تسجيله بواسطة أحد المستخدمين. وقد يكون الاشتراك بمقابل وقد يكون مجانا وذلك بغرض الدعاية لبعض المواقع لجذب الأشخاص إليها مثل موقع: Yahoo, Hotmail, gougle وتتمثل العناوين البريدية في شكلها، إذ تتكون من مقطعين يفصل بينهما الرمز @، وتكون على الشكل التالي .Yahoo com @ ..... ويلاحظ من ذلك أن الجزء الأول من العنوان الذي يقع على يسار الرمز يدل على اسم المستخدم أي الشخص صاحب الصندوق البريدي والذي قد يكون عبارة عن اسمه الحقيقي او مجرد رمزا أو اسما مستعارا وهذا الجزء هو الذي يميز المستخدم عن غيره من المستخدمين لدى مقدم خدمة البريد

[1]– د. عبد الهادي فوزي العوضي، "الجولنب القانونية للبريد الالكتروني"، دار النهضة العربية، 2009، ص 29.

الالكتروني، ويتبعه إشارة @ وتنطق بالعربية (آت) أما الجزء الواقع على يمين الرمز @ فيشير دائما الى مقدم الخدمة وهذا القسم يتكون من اسم المضيف الدومين وقد يوجد بهذا اسم النطاق الاعلى وهو يثير الى نوع نشاط فالرمز Com يدل على النشاط الخاص بالشركات التجارية والرمز، edu يرمز للجامعات، أم gov فيشير الى الهيئات الحكومية، ويدل الرمز Orgعلى المنظمات العالمية ويستطيع الشخص بمجرد تملك عنوان بريدي الكتروني تبادل الرسائل الالكترونية مع الاخرين في ثواني معدودة.[1]

كما يستطيع إلحاق ملفات ووثائق بتلك الرسالة atachement وارسالها الى أي مكان في ارجاء المعمورة واستقبالها مثلها. كما يستطيع صاحب البريد الالكتروني أيضا القيام بالعديد من التصرفات القانونية وابرام العقود الالكترونية، والرد على المخاطبات الادارية، وكذلك اتمام بعض الاجراءات القضائية.[2]

وترسل الرسالة ابتداء إلى شخص واحد أو أكثر وربما إلى عشرات الأشخاص في نفس الوقت وكما أن المرسل إليه يمكنه إعادتها إلى المصدر أو إرسالها إلى جهات أخرى، بذات محتواها أو مضاف إليها ملاحظاته بشأنها.[3]

ورسالة البريد الالكتروني في شكلها الاعتيادي تتضمن بيان الشخص المرسل والمرسل إليه، وتاريخ تصدير الرسالة وحجمها مقيسا

[1]– د. عبد الهادي فوزي العوضي، المرجع السابق، ص: 30.

[2]– د. عبد الهادي فوزي العوضي، المرجع السابق، ص:31.

[3]– ماريا إسكندر البدري، الموقع الإلكتروني السابق.

بوحدات التخزين GB، وموضوعها إن حدد المرسل لها موضوعا، ومن حيث المحتوى تتضمن مادة مكتوبة أو صورا وقد يلحق بالرسالة ملفات مكتوبة أو وثائق أفلام أو برامج أو ملفات صوتية أو موسيقى أو غيرها ذلك ولا يشترط أن يتم إرسال رسالة البريد الالكتروني من كومبيوتر المرسل الخاص به أو باستخدام اشتراكه الخاص لخدمة البريد الالكتروني، بمعنى أنها قد ترسل من أي جهاز إلى أي جهاز وبأي اشتراك، كما يمكن أن يضمنها المرسل اسمه الحقيقي أو اسم مستعار أو اسم شخص آخر أو يستخدم عنوان البريد الالكتروني شخص آخر فيرسل الرسالة باسمه، وهي في صورها الأولية رسالة غير موقعة، لكن التطور التقني أوجد العديد من وسائل توقيعها وربطها بشكل مرسلها ومن ذلك استخدام التوقيع الالكتروني في نسبة الرسائل إلى مصدرها. [1]

يثير حصول المشترك على عنوان بريد الكتروني خاص به مشكلة ملكية البريد الالكتروني حال حياة المستخدم وماهية مصيره بعد الوفاة كما أن هناك رأي من الفقهاء يذهب إلى لن البريد الالكتروني يكون ملكا لصاحب العنوان البريدي سواء أكان شخصا طبيعيا أو اعتباريا، ووفق هذا الرأي ففي وفاة صاحب البريد الالكتروني ينتقل للورثة باعتباره عنصرا من عناصر التركة ويخضع بالتالي للأحكام القانونية الخاصة بانتقال التركات، وذلك قياسا على الأوراق العائلية والأشياء المتعلقة بعاطفة

[1]- الدكتور عبد الهادي فوزي العوضي، المرجع السابق، ص: 32.

الورثة نحو المتوفي كمذكراته الشخصية وهي شهاداته وأصول مؤلفاته وأوسمته وملابسه الرسمية وصوره الفوتوغرافية.[1]

وقد بين المشرع كيفية اقتسام الورثة لهذه الأشياء فإذا اتفق الورثة نفذ الاتفاق، أما إذا لم يتفق الورثة على طريقة تقسيمها تولت المحكمة المختصة بنظر شؤون التصفية والبت في شؤونها مستلهمة في ذلك العرف وظروف الأسرة والظروف الشخصية للمورث، فقد تأمر المحكمة ببيعها وتوزيع ثمنها على الورثة وقد تعطيها لوارث معين تراه أنسب الورثة باقتنائها بعد استنـزال قيمتها من نصيبه في الإرث أو دون استنـزال إذا تمخضت قيمتها في عنصرها المعنوي. بينما يذهب اتجاه ثاني من الفقه الى عدم جواز انتقال البريدي الالكتروني إلى الورثة، ويستند هذا الرأي إلى أن البريد الالكتروني يعتبر من المراسلات الالكترونية وبالتالي يخضع للقواعد القانونية المنظمة سرية المراسلات والتي تحضر على غير المرسل إليه الاطلاع عليها أو التعرف على محتواها ويذهب اتجاه ثالث من الفقهاء إلى أن الحق على العنوان الالكتروني ليس حق ملكية وإنما حق استعمال واستخدام محدد بمجال معين، ويستند أنصار هذا الرأي في رفض تكييف الحق عل العنوان الالكتروني بأن حق ملكية لعدة أسباب منها، أن مستخدم عنوان البريد الالكتروني لا يستطيع تحويله، كما أنه ملزم في بعض الأحوال بسداد مبالغ نقدية إلى الجهة المختصة بالتسجيل وإلا سقط حقه في استخدامه وأصبح العنوان متاحا للجميع كما أن من المعتاد الماجدة في الشروط العامة استعمال البريد الالكتروني لبعض المواقع الهامة مثل Yahoo Hotmail أن تنص على حق هذه المواقع في إلغاء الحساب

[1]– د. منير محمد الجنيهي، ممدوح محمد الجنيهي، المرجع السابق، ص 84.

البريدي في حالة عدم الاستخدام وعدم الاتصال بالبريد الالكتروني فترة معينة من الزمن، وهذا يتعارض ولا شك مع طبيعة حق الملكية.[1]

كما يوجد عدة أشكال من البريد الالكتروني ويمكن حصرها في أربعة أشكال:

وهو شكل من أشكال البريد الالكتروني يتطلب من الشخص المرسل الاتصال مباشرة بجهاز مودم المستقبل، حيث يقوم مودم المرسل بتحويل الرسالة الالكترونية من لغة رقمية إلى نبضات تتجاوب مع خطوط التليفون ويتم تخزينها من طرف المضيف أو مقدم خدمة البريد الالكتروني الذي يقوم بتوصيلها إلى مودم المستقبل حيث يقوم هذا الأخير بتحويل هذه النبضات إلى صفة رقمية ويقوم كومبيوتر المستقبل بمعالجة هذه الرسالة وتحويله إلى صفة مقروءة.

فهو البريد الالكتروني الخاص Private E- mail، فيوجد على هيئتين: الأولى نظم البريد الالكتروني الداخلية المشتركة، حيث يسمح فقط بالتعامل الداخلي للعاملين والموظفون داخل المؤسسة الواحدة وتسمى انترنيت

[1]– د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني– أسباب كسب الملكية– الجزء التاسع، المجلد الاول، تنقيح المستشار مصطفى الفقي، طبعة نادي القضاة 1992، ص 230.

Internet، أما الهيئة الثانية وتسمى شبكة الاكسترانيت Extranet التي تعني إمكانية وجود اتصال شبكي خاص بين فروع المؤسسة الواحدة وإدارات المتنوعة، يمكن أن يوجد هذا النوع عامة بين البنوك حيث توجد شبكة ربط بين الفرع الرئيسي وفروع الإدارات المختلفة. [1]

ويقصد بهذا النوع الثالث، وجود نظام بمقتضاه يقوم مزود الخدمات service provider بتقديم كلمة عبور للمشترك passe word حيث يمكنه الدخول الى النظام البريدي لدى مزود الخدمات الذي يقم هذه الخدمة بمقابل مالي.[2]

كانت بداية البحث في إمكانية وجود نظام يعمل على تبادل البيانات فيما بين الجهات بطريقة الكترونية عندما أدركت العديد من الشركات، مثل: (شركة الطيران وشركات الشحن والسكك الحديدية وشركات البيع بالتجزئة) في أواسط التسعينيات من القرن العشرين انه لابد لها من تسريع تبادل ونقل المعلومات فيما بينها من جهة وفيما بينها وبين عملائها من جهة أخرى.

[1]– د. محمد شريف غنام – "حماية العلاقات التجارية عبر الانترنت في علاقاتها بالبريد الالكتروني"، مجلة الحقوق – جامعة الكويت– العدد الثالث السنة 28 سبتمبر 2004، ص 353.

[2]– د. محمد شريف غنام – المرجع السابق، ص 354.

إذ أرادت أن تظل قادرة على المنافسة في قطاع الأعمال إذا كان لابد لها من تقليص الاستخدام المفرط للورقة وتخفيض تكلفة الباهظة للاتصالات وذلك كي تتمكن من تجنب بعض حالات التأخير وأسباب الإعاقة في العمل.[1]

ويتطلب التمهيد للحاجة إلىم التقاضي الالكتروني لاستخدام وسيلة التبادل الالكتروني في إجراءات التقاضي أي بيان ماهية وطريقة عمله ومدى حجيته وقبول رسائل البيانات في الإثبات وذلك في فرعين وعلى النحو التالي:[2]

تبادل البيانات إلكترونيا هو مجموعة من المعايير المستخدمة في تبادل معلومات العمل بين أجهزة الكمبيوتر التابعة للأطراف وتنفيذ الصفقات العمل بطريقة إلكترونية لا تعتمد الورقة، ومن العمليات والشؤون التي يقوم نظام تبادل البيانات الكترونيا بنقل المعلومات المتعلقة بها: الاستعلامات وطلبات الشراء، والتسعير وحالة الطلبات وجدول المواعيد والشحن والاستقبال ودفعات الفواتير والعقود وبيانات الإنتاج إضافة إلى المبيعات ولا يعتمد نظام تبادل البيانات إلكترونيا على أنواع

[1]– منير محمد الجنيهي، ممدوح محمد الجنيهي، المرجع السابق، ص: 87.

[2]– منير محمد الجنيهي، ممدوح محمد الجنيهي، المرجع السابق، ص 88.

أجهزة الكومبيوتر أو الأنظمة البرمجية أو العمليات المستخدمة في البرمجيات تبادل البيانات إلكترونيا.[1]

يجب على برمجيات نظام تبادل البيانات الالكترونية أن تتمتع بالعديد من المزايا حتى تلاءم مختلف تطبيقات الأعمال ومن أهم هذه المزايا:

تبادل البيانات الالكترونية يوجب أن تكون هذه البرمجيات سهلة الترقية للتمكن من مواكبة التطورات والاستفادة من احدث التعديلات.

أي قيود على الاتصال بالشبكات الرئيسية التي يتم عبرها تبادل البيانات، وهي الشبكات التي تعرف باسم شبكات القيمة المضافة.

الالكترونية باستخدام معايير مختلفة، لذلك كان لابد للبرمجيين من تلبية هذه الحاجة.

الورق من الرسائل الواردة إليها ويجب على البرمجيات دعم ذلك.

عدد كبير من الشركاء التجاريين إلى برمجيات تتيح بسهولة إعادة بناء الوثائق التي تتلقها بما يتلائم مع التطبيقات البرمجية

[1]– د، محمد فتوح محمد عثمان، المجلة السابقة.

الأخرى التي تستخدمها هذه الشركة، وأمام الشركات خيارات للقيام بالاتصالات الالكترونية تتمثل في: [1]

أ- استخدام النقل المباشر Direct Transmission.

ب- شبكات القيمة المضافة Value Added Networks- Vans

ج- طرق النقل المباشر وتستخدم الأطراف في النقل المباشر إحدى طريقتين:

- إما الاتصال عبر شبكة الهاتف، وإما بالخطوط المخصصة للربط المباشر شروع كومبيوتر احد الشركاء.[2]

وتميز طريقة النقل المباشر بأنها بسيطة وسهلة وقليلة الكلفة ولكن من عيوبها إمكان حدوث أخطاء في النقل.

وفي حالة استخدام شبكات القيمة المضافة (van) تقوم الشركة بالتعاون مع شركة أخرى (طرف ثالث) موفرة لهذه الخدمة وذلك لإتاحة الاتصال الالكتروني مع الشركاء وتوفر شبكات القيمة المضافة جميع المعدات التي يحتجها الشركاء في إرسال واستقبال المعلومات بشكل آمن، والواقع أن شبكات القيمة

[1] - ANDRE Bertrand que sais – je ? Internet et le droit, presses universités de (PUF). France. 1999.p57.

[2] - ANDRE bortrand que sais – je ? Internet et le droit, presses universités de (PUF). France. 1999.

المضافة (van) أكثر كلفة من النقل المباشر ولكنها بالمقابل أكثر فعالية في النقل بسبب قدرتها على تحويل البروتوكول مما يعني انها تتيح الاتصال بين الشركاء الذين يملكون أنظمة كمبيوتر مختلفة.[1]

وتخفض شبكات القيمة المضافة (van) قيمة فواتير الهاتف لأن رسومها تعتمد على مقدار البيانات المنقولة وليس على مسافة النقل.[2]

تحول برمجيات التبادل الالكتروني في الطرف المرسل الوثيقة إلى صفة معيارية ثم يتم الاتصال بطلب رقم الهاتف بشبكة القيمة المضافة (van) وتنقل الرسالة الموجودة في ملف داخل الكمبيوتر المرسل إلى صندوق بريد الكتروني على شبكة القيمة المضافة (van)، وتتمكن بذلك برمجيات الأطراف من استرجاع الملف من صندوق البريد الالكتروني وتفسير الرسالة التي يوجهها وفحص مدى توافقها معايير التبادل الالكتروني لديها ثم تخزينها ويتم ذلك إرسال رسالة تعارف وظيفتي لإبلاغ المرسل فيما إذا تم استقبال الرسالة أم لا ولإبلاغه في حالة وجود أي مشكلة في الاتصال إن كانت الرسالة متوافقة مع معايير التبادل

[1]– د. محمد أبو زيد، تحديد قانون الإثبات، مكانة المحرر الإلكتروني بين الأدلة الكتابية، بدون ناشر، بدون طبعة، 2002، ص: 95.

[2]– د. محمد أبو زيد، " المرجع السابق، ص: 95.

الالكتروني أم لا، وبعد ذلك يكون لدى المستقبل خيارات للتعامل مع الرسالة.[1]

فإما أن يستخدم برمجيات ترجمة تبادل البيانات الكترونيا لإنتاج نسخة مطبوعة.

أو يعيد بناء الرسالة في الصفة التي تناسب تطبيقات الكمبيوتر الموجودة لديه وذلك قبل القيام بأي معالجة أخرى للرسالة .

رغم أن التشفير يمنع المتلصصين من لاطلاع على محتويات الرسالة، إلا انه لا يمنع المخربين من العبث بها أي أن التشفير لا يضمن سلامة الرسالة ومن هنا ظهرت الحاجة إلى البرمجة الالكترونية للرسالة وهي بصمة رقمية يتم اشتقاقها وفقا لخوارزميات معينة تدعى دوال أو اقترانات التمويه .Hash Functions إذ تطبق هذه الخوارزميات حسابات رياضية على الرسالة لتوليد بصمة سلسة صغيرة تمثل ملفا كاملا أو رسالة (سلسلة كبيرة)، وتدعى البيانات الناتجة بالبصمة الالكترونية للرسالة وتتكون البصمة الالكترونية للرسالة من بيانات لها طول ثابت يتراوح عادة بين (15و17 بت) تؤخذ من الرسالة المحمولة ذات الطول المتغير وتستطيع هذه البصمة تمييز الرسالة الأصليةMessage Original والتعرف عليها بدقة حتى أن أي تغير في الرسالة ولو كان في بت واحد- سيفضي إلى بصمة مختلفة تماما.[2]

[1]– د. حسن عبد الباسط، إثبات التصرفات القانونية التي يتم إبرامها عن طريق الانترنت، دار النهضة العربية، 2000، ص: 52.

[2]– د، عبد الفتاح بيومي حجازي"، المرجع السابق، ص: 53.

ومن غير الممكن اشتقاق البصمة الالكترونية ذاتها من رسالتين مختلفتين وتتميز البصمات الالكترونية للرسائل عن بعضها بحسب المفاتيح الخاصة التي أنشأتها ولا يمكن فك شفرتها إلا باستخدام المفتاح العام العائد إليها، ولهذا يطلق على اقتران التمويه المستخدم في إنشاء البصمة الالكترونية اسم آخر هو اقتران التمويه الأحادي الاتجاه

ومن الجدير بالذكر أن استخدام خورزمية البصمة الالكترونية أسرع من القيام بعملية التشفير اللامتماثل (تشفير نص باستخدام المفتاح العام public key) ولهذا تستخدم خوارزمية البصمة الالكترونية كثيرا في إنشاء توقيعات رقمية.

وللتأكد من الرسالة قد وصلت من مصدرها دون تعرضها لأي تغيير أثناء عملية النقل يستخدم التوقيع الرقمي، حيث يمكن للمرسل استخدام المفتاح الخاص لتوقيع الوثيقة الالكترونية أما في ظرف المستقبل فيتم التحقق من صحة التوقيع عن طريق استخدام المفتاح العام المناسب[1].

وباستخدام التوقيع الرقمي يتم تأمين سلامة الرسالة والتحقق من صحتها ومن فوائد هذا التوقيع أيضا أنه يمنع المرسل من التنكر للمعلومات التي أرسلها.

ومن الممكن اعتماد طريقة أخرى تتلخص في الدمج بين مفهومي البصمة الالكترونية للرسالة والمفتاح العام وهذه الطريقة أكثر أمنا من العملية النموذجية التقليدية ويتم أولا تمويه الرسالة لإنشاء بصمة

[1]– د، منير محمد الجينهي وممدوح محمد الجبنهي، المرجع السابق، ص 83.

الكترونية كما تم تشفير البصمة الالكترونية باستخدام المفتاح الخاص للمالك مما ينتج عن توقيع رقمي يلحق بالوثيقة المرسلة.[1]

وللتحقق من صحة التوقيع يستخدم المستقل المفتاح العام لفك شفرة التوقيع فان نجحت عملية فك شفرة التوقيع بإعادتها إلى تاريخ اقتران التمويه، فهذا يعني أن المرسل قد وقع الوثيقة بالفعل إذ أن أي تغير يحصل على هذه الوثيقة الموقعة (مهما كان صغيرا) يتسبب في عملية التحقق.

وتقوم برمجيات المستقبل بعد ذلك لتمويه محتوى الوثيقة ينتج عن ذلك بصمة الكترونية للرسالة فان تطابقت القيمة المموهة للتوقيع الذي فكت شفرته مع القيمة المموهة للوثيقة فهذا يعني أن الملف سليم ولم يتعرض لأي تغير أثناء النقل.[2]

تنص المادة التاسعة من قانون الاونسيترال النموذجي الخاص بالتجارة الالكترونية والصادر عن هيئة الأمم المتحدة انه:

1- في أية إجراءات قانونية، لا يطبق أي حكم من أحكام قواعد الإثبات من اجل الحيلولة دون قبول رسالة البيانات كدليل إثبات:

- بمجرد أنها رسالة البيانات.

[1]– د. خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق الثاني، ص: 92.

[2]– د، محمد فتوح محمد عثمان، المجلة السابقة، ص: 33.

- أو بدعوى أنها ليست في شكلها الأصلي إذا كانت في أفضل دليل يتوقع بدرجة معقولة من الشخص الذي يستشهد بما أن يحصل عليه.[1]

2- يعطي للمعلومات التي تكون على شكل رسالة بيانات ما تستحقه من حجية في الإثبات وفي تقدير حجية رسالة البيانات في الإثبات يولى الاعتبار لجدارة الطريقة التي استخدمت في إنشاء أو تخزين أو إبلاغ رسالة البيانات بالتعويل عليها ولجدارة الطريقة التي استخدمت في المحافظة التي استخدمت في المحافظة على سلامة المعلومات بالتعويل عليها، والطريقة التي حددت بها هوية منشئها ولأي عامل آخر يتصل بالأمر[2].

[1]– المادة التاسعة من قانون الاونسيترال النموذجي الخاص بالتجارة الالكترونية والصادر عن هيئة الأمم المتحدة .

[2]– القانون الانستيرال تابع للمادة السابقة.

يتم التعاقد الالكتروني عبر شبكة الاتصال مثل الانترنت، حيث تنتقل إرادة أحد طرفي العقد إلى الطرف الآخر إلكترونيا. إن التعاقد الالكتروني باعتباره تعاقدا عن بعد لا يختلف عن وسائل اتصال أخرى حيث بين طرفين غير حاضرين في نفس المكان، ومع ذلك فإن أهم ما يميز من خصوصيات هو ما يتعلق بصدور التعبير عن الإرادات العقدية وصحته، بمعنى أن إطراف العملية إذا رغبوا في إجرائها في إطار الكتروني فإن مصلحتهم تقتضي أن يكون التعامل الالكتروني مستوفيا لأركانه وشروط صحته.

وبالتالي يثور التساؤل حول كيفية إسناد الرسالة الالكترونية إلى منشئها والإقرار باستلامها، وهو ما يدعونا إلى تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

إن انتقال رسائل البيانات الالكترونية التي تحمل إرادة الإجاب أو القبول عبر الفضاء الالكتروني وقد لا يكون مأمونا بدرجة كافية، إذ قد

تتعرض أثناء انتقالها عبر شبكات الاتصال للخطأ ألعمدي أو غير العمدي. ولذلك نعرض إلى المسائل التي تخص رسالة الإيجاب والقبول الالكتروني إلى صاحبها.

ويقتضي هذا الوضع على بيان المقصود بمنشئ الرسالة والمرسل له، فتعريف منشئ رسالة البيانات في بعض التشريعات من القانون النموذجي هو "الشخص الذي يعتبر أن إرسال أو إنشاء رسالة البيانات قبل تخزينها إن حدث، قد تم على يدي أو نيابة عنه ولكنه لا يشمل الشخص الذي يتصرف كوسيط في هذه الرسالة".

ويقصد بالمرسل إليه "الشخص الذي قصد المنشئ أن يتسلم رسالة البيانات ولكنه لا يشمل الشخص الذي قصد يتصرف كوسيط فيما يتعلق بهذه الرسالة. "وهو ما يعني" أن رسالة البيانات تنسب إلى المنشئ إذا كان هو الذي قام بنفسه أو من ينوب عنه أو وكيله الالكتروني الذي قام بإرسالها، ولذلك تنسب رسالة البيانات الالكترونية سواء كانت تحمل إيجابا أو قبولا إلى منشئها إذا كان هو الذي من أرسلها بنفسه أو شخص آخر نيابة عنه.[1]

حالات اعتبار الرسالة الالكترونية غير صادرة من المنشئ: إذا كان القانون نموذجي قد أقر أنه من حق المرسل إليه اعتبار الرسالة الالكترونية قد صدرت عن المنشئ وان يتصرف على هذا الأساس.

[1]– د. ابراهيم الدسوقي أبو الليل، الجوانب القانونية للتعاملات الالكترونية، دراسة للجوانب القانونية للتعامل عبر أجهزة الاتصال الحديثة "التراسل الالكتروني"، مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت، 2003، ص: 107.

البيانات لم تصدر عنه. وقد اشترط القانون لتحقيق هذا أن يتاح للمرسل إليه فترة زمنية مناسبة للتصرف على أساس أن رسالة البيانات لم اصدر من البيانات.

تصدر عن المنشئ، وذلك ما بذل العناية المعقولة أو استخدم أي إجراء متفق عليه بين الطرفين.

وقد نص القانون الأردني للمعاملات الالكترونية في المادة 15 على نفس الحالتين السابقتين، كما نص القانون الإماراتي للتجارة الالكترونية في المادة 15 فقرة 4 على ذات الحالتين إلا أنه أضاف حالة ثالثة وهو إذا كان من غير المعقول أو كانت الظروف وأضاع التعامل تشير إلى أنه من غير المقبول للمرسل إليه أن يعتبر أن الرسالة الالكترونية صادرة عن المنشئ أو أن يتصرف على أساس هذه الحالة.[1]

قد يتفق أطراف التعاقد الالكتروني، سواء في مرحلة التفاوض أو في مرحلة الإبرام، على توجيه إقرار باستلام الرسالة الالكترونية سواء أكانت تتضمن مجرد تبادل الكتروني من معلومات أن تتضمن إيجابا أو قبولا،

[1]– القانون الأردني والإماراتي، للمعاملات الإلكترونية، المادة 15.

حتى يكون المنشئ لها على دراية كافية من مصير تلك الرسالة والتصرف على ضوء ذلك.[1]

وفي العلاقة بين منشئ الرسالة الالكترونية والمرسل اليه قد يتم الاتفاق على شرط الإقرار بالاستلام قبل توجيه الرسالة الالكترونية من المرسل إلى المرسل إليه وقد يكون الاتفاق على الإقرار بالاستلام دون الرسالة الالكترونية المرسلة، أو في اتفاق خاص مستقل يتفق عليه الطرفان مسبقا، والإقرار باستلام رسالة البيانات قد يكون لمجرد علم المنشئ بوصول رسالته إلى المرسل إليه، وقد يكون شرطا لإعمال الرسالة وترتيب أثرها.[2]

الإقرار بالاستلام الذي يرسله المرسل إليه إلى منشئ الرسالة الالكترونية، الذي يفيد استلامها، يخضع من حيث الشكل والمضمون للاتفاق المبرم بينهما، فإذا اتفق الطرفان على أن يكون الإقرار في شكل معين أو بوسيلة معينة وجب احترام هذا الاتفاق والالتزام به، إما إذا لم يتفق الطرفان على شكل معين للإقرار.

تنص م 2/14 من القانون النموذجي أنه " إذا لم يكن المنشئ قد اتفق مع المرسل على أن يكون الإقرار باستلام وفق شكل معين أو على أن يتم بطريقة يجوز الإقرار بالاستلام عن طريق:"

[1]– د. ابراهيم الدسوقي أبو الليل، المرجع السابق، ص: 111.

[2]– د. ابراهيم الدسوقي أبو الليل، المرجع السابق، ط: 2003، ص: 112.

1- أي إبلاغ من جانب المرسل إليه سواء أكان بوسيلة آلية أو بأية وسيلة أخرى.

2- أي سلوك من جانب المرسل إليه يكون كافيا لإعلام المنشئ بوقوع استلامه رسالة البيانات.[1]

وهو ما يبين أن الإقرار يجوز أن بتم بأية وسيلة، كأن يرسل الإقرار عن طريق نظام الكتروني مؤتمن أو عبر البريد الالكتروني أو بواسطة الفاكس، أو بأي طريقة أو سلوك يدل على وصول الرسالة الالكترونية، مثال ذلك قيام المرسل إليه كمشتري في عقد البيع الالكتروني بدفع الثمن عن طريق بطاقات الائتمان أو بشيك إلكتروني أو قيام المرسل إليه كبائع بإرسال المبيع إلى المشتري وفي هذا المعنى جاء نص كل من قانون سنغافورة للمعاملات الالكترونية[2].

إذا منشئ الرسالة الالكترونية فترة معينة لورود الإقرار بالاستلام فإنه يجب إرسال الإقرار خلال المدة الزمنية المحددة، أما إذا لم يذكر المرسل وجوب ورود ذلك الإقرار في غضون الوقت المحدد أو المتفق عليه أو في غضون وقت معقول فإن للمرسل، وطبقا لنص المادة (4/16) من القانون النموذجي، إذ لم يرد الإقرار بالاستلام خلال وقت معقول تعامل رسالة البيانات الالكترونية وكأنها لم ترسل أصلا.[3]

[1]– د. توفيق فرج، قواعد الاثيات في المواد التجارية، نادي القضاة، ط: 1981، ص 120.

[2]– د. توفيق فرج، قواعد الاثيات في المواد التجارية، نادي القضاة، ط: 1981، ص 120.

[3]– وقد نص على ذلك قانون نموذجي المادة 14– 16، للمعاملات الإلكترونية.

افترض القانون النموذجي في المادة (5/14) أن المنشئ إذا تلقى إقرار باستلام الرسالة الالكترونية من المرسل إليه، فإن هذا القرار يعتبر قرينة على استلامها ولكنها تعتبر مجرد تقنية قابلة لإثبات العكس بكافة الطرق القانونية.

كما وضحت تلك المادة أن هذه القرينة على استلام الرسالة الالكترونية لا تمتد إلى مضمون الرسالة، أي يعتبر الإقرار بالاستلام مجرد إفادة عن الرسالة قد وردت، فلا يكون له أي أثر قانوني فيما يتعلق بإمكان إبرام عقد إلكتروني، فلا يجب إقرار الاستلام قرارا من جانب المرسل إليه بالموافقة على مضمون الرسالة، وذلك ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك.[1]

وبناء على ذلك إذا صدر الإقرار بالاستلام من المرسل إليه، وكان يفيد العام وقبول ما ورد بمضمون الرسالة الصادرة من المنشئ، وكنا بصدد عقد بيع مثلا، فإن العقد ينعقد لحظة وصول هذا الإقرار بالاستلام إلى المرسل، وذلك شريطة أن يكون القبول مطابقا للرسالة الالكترونية، أما إذا كان الإقرار بالاستلام يفيد علم المرسل إليه مع وجود تعديل سواء بالزيادة أو النقصان للرسالة الالكترونية الصادرة من المنشئ، فإن هذا الإقرار يعتبر مثلا بمثابة إيجابا جديدا يتعين قبوله من المنشئ حتى يتم

[1]- كما نص على ذلك أيضا القانون النموذجي، للمعاملات الإلكترونية، م 14/ ف 5.

التعاقد الالكتروني وهو ما يتضح معه أن منشئ الرسالة الالكترونية قد يكون الموجب أو القابل.[1]

وقد نصت المادة (3/14) من القانون النموذجي على أنه إذ ذكر المنشئ أن رسالة البيانات الالكترونية مشروطة بتلقي الإقرار بالاستلام، فإن هذه الرسالة تعامل، من ناحية ترتيب الحقوق والالتزامات القانونية في جانب كل من المرسل والمرسل إليه وكأنها لم ترسل من الأصل، وليس لها أي أثر قانوني، وذلك إلى حين استلام المرسل لذلك الإقرار بالاستلام من المرسل إليه.[2]

ويلاحظ أن التبادل الالكتروني للبيانات ربما كان يتطور داخل فراغ تشريعي فيما يتعلق بقواعد الإثبات، ويلاحظ أنه بالرغم من أنه لا يوجد إلا عدد قليل جدا من القواعد التشريعية الموضوعية خصيصا لمعالجة موضوع الإثبات في سياق التبادل الالكتروني للبيانات، فقد عولجت بصورة غير مباشرة مسألة القيمة الاستدلالية لرسائل التبادل الالكتروني للبيانات في القواعد العامة المتعلقة بالإثبات والتي أدخل على بعضها تعديلات طفيفة مراعاة لبعض الاهتمام المقترنة بالتبادل الالكتروني للبيانات.[3]

---

[1]– د. أحمد شرف الدين، عقود التجارة الالكترونية، مرجع سابق، ص 145.

[2]– د. أحمد شرف الدين، عقود التجارة الإلكترونية، بدون طبعة، ص: 145.

[3]- محمد علي فارس الزغبي، الحماية القانوني لقواعد البيانات، منشأة المعارف، سنة: 2004، WWW.STAR TIMES.COM. 2007/05/02.

التوقيع يكون دالا على صاحبه دلالة كافية لا لبس فيها فهذا وحده هو الذي يسمح بعبور المحرر من مرحلة الإعداد إلى مرحلة الانجاز.

وعليه فكل توقيع يعين صاحبه تعيينا لا لبس فيه، ويعني التزام الموقع بما وقع عليه هو توقيع قانوني.

وتأكيدا لذلك وبالرجوع إلى أحكام القضاء ففي فرنسا يعد توقيعا قانونيا ويقبل على هذا الأساس كل من وقع باسم مستعار أو بلقب ديني أو بالاسم الأول دون اللقب العائلي أو حتى بمجرد التأشير، كذلك الحال شأن استخدام علاقة غير مقروءة مادمت توقع من شخص معين.[1]

أما فيما يخص الختم الذي يعتبره المشرع المصري والمشرع الياباني توقيعا. فقد حرمه المرسوم الفرنسي الصادر بتاريخ 1967 ثم تبعه في ذلك القضاء على أساس أنه لا يسمح بالتعيين الدقيق لشخص الموقع.[2]

وعليه يمكن التقرير بوجه عام أن كل وسيلة تقوم بوظيفتي التوقيع وهما تعيين صاحبها تعيينا لا لبس فيه وانصراف إرادته نهائيا إلى الالتزام بما وقع عليه تعد بمثابة توقيع، وعليه فإن استحداث أي وسيلة تقنية حديثة تحل محل التوقيع التقليدي بمفهومه القديم وفي نفس الوقت تقوم بوظيفتي التوقيع التقليدي – تعيين صاحبها تعيينا لا لبس فيه وانصراف إرادته نهائيا إلى الالتزام بما وقع عليه تعد بمثابة توقيع- دون أي إخلال بها فهي

[1]– محمد علي فارس الزغبي، الموقع الالكتروني السابق.

[2]– المرسوم الفرنسي الصادر في 1967.

تعد توقيع قانوني لا لبس فيه ولابد من إصباغ الحجية القانونية المقررة للتوقيع التقليدي عليها دون أي تقليل من تلك الحجية.[1]

ولما أصبح العالم قرية صغيرة يجري التعامل فيها عن بعد، الأمر الذي يحتم ضرورة القيام بتطوير المعاملات والتشريعات لاستخدام هذه التقنيات وحماية التعاملات عليها ومن التقنيات الحديثة MODERN TECHNIQUES والتي ظهرت لتناسب عمليات التجارة الالكترونية والتوقيع الالكتروني.[2]

عرف التوقيع الالكتروني في القانون الغربي النموذجي الموحد "بأنه بيانات في ظل شكل الالكتروني مدرجة في رسائل البيانات أو مضافة إليها أو متصلة بنا منطقيا، يجوز أن تستخدم لتعيين هوية الموقع بالنسبة إلى رسالة البيانات، وبيان موافقة الموقع على المعلومات الواردة في رسالة البيانات".

وهو عبارة عن حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات لها طابع منفرد تسمح شخص صاحب الترقيع وتمييزه عن غيره ويتم اعتماده من الجهة المختصة.

[1]– منير محمد الجنيهي، ممدوح محمد الجنيهي، المرجع السابق، ص ص: 48، 49.

[2]– د. منير محمد الجنيهي، ممدوح محمد الجنيهي، المرجع السابق، ص ص 48– 49.

وتتعدد أشكال التوقيعات الالكترونية المستخدمة حاليا بهدف أداء وظيفة أو عدد من الوظائف التي تؤديها التوقيعات الخطية كالتي تعتمد على التوثيق المبني على الإحصاء باستخدام:

- قلم خاص يتم به التوقيع يدويا على شاشة الكومبيوتر.
- على لوح رقمي[1].

وعندئذ يتم تحليل التوقيع الخطي عن طريق الكومبيوتر وتخزينه كمجموعة من القيم الرقمية التي يمكن أن تضاف إلى رسالة البيانات كما يمكن للمتلقي عرضها على شاشة الكومبيوتر للتوثيق والتي من المفترض أن عينيات من التوقيع الخطي قد سبق تحليلها وتخزينها بواسطة الأسطوانات الإحصائية.

- كما أن الفقه قد حاول إعطاء بعض التعارف للتوقيع الالكتروني.

حيث يرى البعض من الفقهاء، "أن التوقيع الالكتروني مجموعة من الإجراءات وقبوله من مضمون التصرف الذي يصدر التوقيع بشأنه".

بينما يعرفه البعض الآخر من الفقه، "بأنه عبارة عن حروف أو عبارة عن حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات لها طابع منفرد تسمح بتحديد شخص صاحب التوقيع وتميزه عن غيره. وهو الوسيلة الضرورية للمعاملات الالكترونية في إبرامها وتنفيذها، والمحافظة على سرية المعلومات والرسائل[2].

[1]– د. عبد الفتاح بيومي حجازي، المرجع السابق، ص 71.

[2]– د. عبد الفتاح بيومي حجازي، المرجع السابق، ص 72.

ومهما يكن، فإن هذه التعارف تتفق بأن التوقيع الالكتروني هو عبارة عن إشارات ورموز الالكترونية هذا من جهة ومن جهة أخرى، لا يمكن أن يعاب على هذه، وذلك لحداثة قوانين التوقيع الالكتروني. وقلة الأحكام القضائية في هذا الشأن.[1]

- إن دراسة أنواع التوقيع الالكتروني تعني دراسة طرق توثيق التعاملات الالكترونية، ولقد تعددت صور التوقيع الالكتروني، ونذكر منها بصفة خاصة التوقيع الكودي أو السري، والتوقيع البيومتري الذي يعتمد على الصفات والخصائص الجسدية والسلوكية للشخص، والتوقيع الرقمي الذي يعتمد على التشفير وربطه بمفاتيح خاصة لفك التشفير.

يتم توثيق والتعاملات الالكترونية بهذه الطريقة أي بطريقة التوقيع الكودي أو السري، باستخدام مجموعة من الأرقام والحروف، يختارها صاحب التوقيع لتحديد شخصيته، ولا تكون معلومة إلا منه أو من يبلغه بها، ويكثر استعمال هذه الطريقة من التوقيع الالكتروني في عمليات المصارف والدفع الالكتروني بصفة عامة.

[1]– د. منير محمد الجنيهي وممدوح محمد الجنيهي، المرجع السابق، ص 89.

وقد اعترف القضاء الفرنسي مبكرا لهذه الطريقة من التوقيع، لكونه يحاط بالضمانات نفسها الموجودة في التوقيع اليدوي التقليدي، واستند القضاء في إضفاء الحجية القانونية لهذا التوقيع على الاتفاقات التي تبرم بين الأطراف، والتي تتضمن على ذلك الصراحة.[1]

يقصد بالتوقيع البيومتري، التوقيع عن طريق الخواص الكيميائية والطبيعية للأفراد وتشمل البصمة الشخصية، ومسح العين البشرية، والتحقيق من نبرة الصوت، خواص اليد البشرية، والتعريف على الوجه البشري، التوقيع الشخصي، وهذا يعني أن يتم تعيين هذه الخواص عن طريق أخذ صورة دقيقة لها وتخزينها عن طريق الحاسب الآلي لمنع أي استخدام من أي شخص آخر.[2]

ولقد تطورت طرق التوقيع البيومتري، لتأخذ طريقة حديثة يطلق عليها التوقيع بالقلم الالكتروني، وفي هذه الطريقة يقوم المتعامل أو مرسل الرسالة بكتابة توقيعه الشخصي باستخدام قلم الكتروني خاص على شاشة جهاز الحاسب الآلي، وعن طريق برنامج خاص يتم التحقيق من صحة التوقيع بالاستناد إلى حركة هذا القلم والإشكال التي يتخذها من دوائر أو

[1]- يونس عرب، جرائم الكومبيوتر والانترنت- المعنى والخصائص والصور وإستراتيجية المواجهة القانونية، بحث منشور على الانترنت. الموقع الالكتروني. WWW.ARABLAW.org.

[2]- محمد رضوان هلال، المرجع السابق، ص: 74.

انحناءات أو إلتواءات. وغير ذلك من سمات خاصة بالموقع. والذي قد سبق تخزينه بالحاسب الآلي.

لذا فإن هذا النوع من التوقيع، يحتاج الى حاسب آلي ذي مواصفات خاصة تمكنه من أداء مهمته في التقاط التوقيع من شاشة، والتحقق من مطابقة التوقيع المحفوظ بذاكرته، كما أنه يحتاج إلى جهة توثيق إضافية.[1]

وهو عبارة عن أرقام مطبوعة لمحتوى المعاملة التي يتم التوقيع عليها بالطريقة نفسها. وتتم الكتابة الرقمية للتوقيع ولمحتوى المعاملة عن طريق التشفير، الذي يتم باستعمال مفاتيح سرية وطرق حسابية معقدة تسمى "لوغاريتمات" تتحول بواسطة رسالة المعاملة من رسالة مقروءة ومفهومة إلى رسالة رقمية غير مقروءة "الخورزمات" وغير مفهومة ما لم يتم فك تشفيرها ممن يملك مفاتيح ذلك التشفير.

وكان التشفير في الماضي، يتم باستخدام النظام السيمتري، الذي يعتمد على مفتاح واحد يتم بمقتضاه تشفير المعاملة وكذلك فك هذا التشفير. فلم يكن هذا النظام يؤمن عملية التوثيق تماما.[2]

لذلك استبدل بنظام التشفير الاسيمتري. الذي يعتمد على مفتاحين أحدهما للتشفير، ويسمى المفتاح الخاص CLE PRIVE المفتاح الخاص

[1]– د. منير محمد الجنيهي وممدوح محمد الجنيهي: المرجع السابق، 2005، ص: 113.

[2]– د. محمد رضوان هلال، المرجع السابق، ص: 76.

سريا لدى صاحبه. بينما المفتاح العام يبلغ صاحبه إلى المرسل إليه، ليتمكن من فك شفرة الرسالة.[1]

ولكي يتسنى للمرسل إليه التأكد من أن المفتاح العام الذي تسلمه يخص فعلا المرسل الذي يرغب في التعامل معه، يستلزم ذلك وجود شخص ثالث أو جهة محايدة تقوم بدور الوسيط في تسليم المفتاح العام من المرسل إلى المرسل إليه، كما تقوم بإصدار شهادات الكترونية تحدد هوية المتعاملين وصحة المعلومات التي تتضمنها رسائلها وتسمى هذه الجهات: (جهات التوثيق الالكتروني).[2]

إن الجهات المختصة بتوثيق المعاملات الالكترونية تخضع لإشراف الدولة التي تحدد القواعد والإجراءات لنظام عملها. كما تنشئ جهة حكومية عليا تتكفل بمنح تراخيص العمل لهذه الجهات بعد التأكد من استيفائها للشروط التي تتضمنها مسبقا.

وينظم التوجيه الأوروبي جهات التوثيق الالكتروني تحت مسمى أعم هو: مقدم خدمة التوثيق، كما ألزم هذا التوجيه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بترخيص بقيام جهاز خاصة يعهد إليها اعتماد التوقيعات الالكترونية عن طريق شهادات تصدرها توفير استيفاء التوقيع الرقمي للشروط اللازمة لاعتمادها، وارتباطهم بالمستند الذي يرد عليه مع تأمينه، ضد أي تعديل أو تغيير في مضمونه.

[1]- منير محمد الجنيهي، ممدوح محمد الجنيهي، المرجع السابق، ص: 114.

[2]- منير محمد الجنيهي، ممدوح محمد الجنيهي، المرجع السابق، ص: 114.

ولقد عرف هذا التوجيه هذه الجهات بأنها (كل شخص قانوني طبيعي أو اعتباري يقوم بتقديم شهادات الكترونية للجمهور، أو يقدم له خدمات مرتبطة بالتوقيعات الالكترونية.

كذلك تقوم هذه الجهات بإصدار التوقيع الرقمي ومسك السجلات الخاصة بالتوقيعات الالكترونية ومتابعة ما هو قائم منها وما ألغي وما أبطل وما تم إيقافه وتعليق العمل به (وبدراسة أحكام قانون العقود الإدارية في فرنسا).[1]

كذلك حيث تبدأ إجراءات إصدار التوقيع الرقمي بتقديم البيانات اللازمة من طلب توثيق التوقيع إلى جهة التصديق مع بيان الأشخاص المخولين بالتوقيع ليصدر لكل منهم مفتاح خاص، وبعد إصدار المفتاح الخاص يتم تثبيت نصف هذا المفتاح لجهاز الحاسب الآلي لطالب توثيق التوقيع أما النصف الآخر من المفتاح، فيتم تثبيته ببطاقة الكترونية ذكية لذلك فإن المفتاح الخاص الذي يستخدم في التوقيع لا يمكن استخدامه إلا من جهاز حاسب آلي واحد فقط، حتى يمكن التأكد من أن التوقيع الرقمي صادر بالفعل من صاحبه، ويحتفظ الموقع بالمفتاح الخاص لديه، ولا يطلع عليه أحد بل يكون سريا. أما المفتاح العام والذي تحتفظ به عادة جهة التوثيق وتقوم بإرساله عن طريق البريد الالكتروني إلى كل من رغب في التعامل مع صاحب التوقيع.[2]

[1]- منير محمد الجنيهي، ممدوح محمد الجنيهي، المرجع السابق، ص: 114.

[2]- يونس عرب، الموقع الإلكتروني السابق.

موقع المشرع الجزائري من هذا التعامل بحيث تنص المادة 1040 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد رقم 09/08 المؤرخ في 25 فبراير 2008

"تسري اتفاقية التحكيم على النزاعات القائمة والمستقبلية. يجب من حيث الشكل، وتحت طائلة البطلان، أن تبرم اتفاقية التحكيم كتابة، أو بأية وسيلة اتصال أخرى تجيز الإثبات بالكتابة.تكون اتفاقية التحكيم صحيحة من حيث الموضوع، إذا استجابت للشروط التي يضعها إما القانون الذي اتفق الأطراف على اختياره أو القانون المنظم لموضوع النزاع أو القانون الذي يراه المحكم ملائما. لا يمكن الاحتجاج بعدم صحة اتفاقية التحكيم، بسبب عدم صحة العقد الأصلي".[1]

[1]– المادة 1040من قانون الإجراءات المدنية والإدارة الجديد، رقم 08/09، المؤرخ في 25/ فبراير / 2008، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، طبعة جديدة، منشورات بغدادي.

والمراجع

الملاحق

الفهرس

ملاحق

الفهرس

النظام القانوني للمحكمة الالكترونية (الرقمية).

مقدمة:

الإشكالية : ما هي خصوصيات المحكمة الالكترونية ؟ وتتفرع عنها إشكاليتين:

ما مدى تأثير شبكة الانترنيت و الوسائل الالكترونية على قيام هذه المحكمة: و كيف تتم عمليات الإثبات فيها ؟

الفصل الأول: ماهية المحكمة (الرقمية) و دعائمها الأساسية.

المبحث الأول: ما هي المحكمة الالكترونية.

المطلب الأول: الدعائم الأساسية للمحكمة الالكترونية.

الفرع الأول: المحكمة الرقمية و علاقتها بالمعلومات و الاتصالات.

الفرع الثاني: أطراف المحكمة الرقمية

المطلب الثاني: خصائص المحكمة الالكترونية

الفرع الأول: محكمة حديثة النشأة

الفرع الثاني: حدود المحكمة الرقمية

المبحث الثاني: أجهزتها الإلكترونية

المطلب الأول: ماهية الإعلام الآلي و أجهزته

الفرع الأول: تعريف الإعلام الآلي و أجهزته

الفرع الثاني: أنواع الإعلام الآلي و أجهزته

المطلب الثاني: ماهية شبكة الانترنت

الفرع الأول: تعريف شبكة الانترنت

الفرع الثاني: أنواع شبكة الانترنت

الفصل الثاني: نظام التقاضي بالوسيط الإلكتروني.

المبحث الأول: الخصومة القضائية الإلكترونية.

المطلب الأول: إجراءات رفع الدعوى إلكترونيا.

الفرع الأول: إجراءات تحريك الدعوى إلكترونيا.

الفرع الثاني: بيانات صحيفة الدعوى الالكترونية.

المطلب الثاني: وسائل التقاضي الإلكتروني.

الفرع الأول: التقاضي بواسطة البريد الإلكتروني.

الفرع الثاني: التقاضي بواسطة التبادل الإلكتروني للبيانات.

المبحث الثاني: إسناد الرسالة الإلكترونية والإقرار باستلامها.

المطلب الأول: الإقرار باستلام الرسالة الالكترونية.

الفرع الأول: شكل الإقرار بالاستلام.

الفرع الثاني: الفترة الزمنية للإقرار بالاستلام.

الفرع الثالث: الآثار القانونية المترتبة على تلقي المنشئ الإقرار بالاستلام.

المطلب الثاني: إثبات وتوثيق الدعاوى الإلكترونية (التوقيع الالكتروني).

الفرع الأول: تعريف التوقيع الإلكتروني.

الفرع الثاني: أنواع التوقيع الإلكتروني.

الفرع الثالث: الجهات المختصة بالتوقيع الإلكتروني.

الخاتمة

الملاحق.

قائمة والمراجع.

المراجع الخاصة.

1- د/ محمد رضوان هلال –"المحكمة الرقمية" – وزارة العدل – مصر- الطبعة الاولى، 2005م.
2- د/ خالد ممدوح إبراهيم- "التقاضي الإلكتروني" – دار الفكر الجامعي- الإسكندرية، مصر- الطبعة الأولى- 2008م.
3- د/ خالد ممدوح ابراهيم – "حجية البريد الإلكتروني في الاثبات" – دار الفكر الجامعي- الإسكندرية، مصر- الطبعة الأولى- 2008م.
4- حمدان الهواري – "الاعلام الآلي" – بدون ذكر مكان وتاريخ الطبع.
5- منير محمد الجنيهي، ممدوح محمد الجنيهي- "التحكيم الالكتروني"- دار الفكر الجامعي – الإسكندرية، مصر، بدون طبعة.

المراجع العامة:

6- د/ عبد الفتاح بيومي حجازي – "علم الجريمة والمجرم المعلوماتي"- منشأة المعارف- الإسكندرية، مصر – الطبعة الأولى – 2009م.
7- د/ خالد الحلي- "الحكومة الإلكترونية" – مكتبة الأهرام للبحث العلمي- الطبعة 2003م.
8- د/ خالد البرماوي – "الحكومة الالكترونية" – مكتبة الأهرام للبحث العلمي – الطبعة 2003.

9- د/عبد الهادي فوزي العوضي – "الجوانب القانونية للبريد الإلكتروني"- دار النهضة العربية – الطبعة الأولى 2009.
10- ممدوح عبد الحميد عبد المطلب، جرائم استخدام الكمبيوتر وشبكة المعلومات، مكتبة دار الحقوق، الامارات العربية، بدون طبعة 2001.
11- هدى حامد قشقوش، الحماية الجنائية الالكترونية عبر الانترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، طبعة 1992.
12- محمد أمين أحمد الشوايكة، جرائم الحاسوب والانترنت الجريمة المعلوماتية، دار النهضة للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة 2004.
13- جميلة عبد الباقي الصغير، أدلة الاثبات الجنائي والتكنولوجية الحديثة، دار النهضة العربية، طبعة 2001، ص ص: 33، 50.
14- د/ علي عبد القادر القهواجي – "الحماية الجنائية للبيانات المعالجة إلكترونيا"- بحث مقدم الى مؤتمر القانون والكومبيوتر والانترنت والذي عقد خلال، 01-04/ماي 2000م، كلية الشريعة والقانون، جامعة الامارات.
15- مجلة الامن والقانون – "أساليب التكنولوجية والتجارة الالكترونية"- العدد: 461.
16- مجلة الشرطة –قوات الأمن الخاصة – العدد 354.
17- د/ عبد الرزاق السنهوري الوسيط في شرح القانون المدني "أسباب كسب الملكية"- الجزء التاسع –المجلد الأول، نادي القضاة 1992، نص المادة (905) من القانون المدني" إذا لم يتفق الورثة على قسمة الأوراق الفعلين"- ظروف شخصية.

18- د/ شريف محمد غانم – "حماية المعاملات التجارية عبر الانترنت في علاقتها بالعنوان الالكتروني"، مجلة الحقوق – جامعة الكويت- العدد الثالث – 28 سبتمبر 2004.
19- د/محمد فتوح محمد عثمان "أساليب التكنولوجيا والتجارة الالكترونية"، مجلة الأمن والقانون.
20- إبراهيم الدسوقي أبو الليل – "الجوانب القانونية للتعاملات الإلكترونية"- مجلة الحقوق، عدد خاص الكويت- 2003.
21- د. أحمد شرف الدين، عقود التجارة الإلكترونية.
22- محمد أبو زيد، تحديث قانون الإثبات، مكانة المحرر الالكتروني، بدون طبعة، 2002.

الدوريات:

1- د/ رحيمة الصغير ساعد نمديلي– "العقد الإداري الإلكتروني" – دار الجامعة الجديدة – الإسكندرية، مصر- الطبعة الاولى- 2007م.

المواقع الالكترونية:

1- د/ يونس عرب - "جرائم الكومبيوتر والانترنت" – المعنى والخصائص والصور واستراتيجية المواجهة القانونية- بحث منشور على الموقع الالكتروني WWW.ARABLAW.ORG.

2- أ/ محمد رابح سليماني- مكتب مكة المكرمة – "تطبيق نظام المحكمة الالكترونية في القضاء"- نشرت في صحيفة المدينة، العدد 16544 ، على الموقع الالكتروني WWW.STARTIMS.COM

التقنينات.

1- قانون الإجراءات المدنية والإدارية – المؤرخ في 25 فبراير 2008 – منشورات بغدادي، طبعة جديدة.

2- القانون الأردني والإماراتي للمعاملات الالكترونية للمعاملات الالكترونية، المادة 15 بدون ذكر سنة الإصدار.

3- قانون الاونستيرال، الخاص بالتجارة الالكترونية، الصادر عن هيئة الأمم المتحدة.

مرجع باللغة الأجنبية:

1- ANDRE bortrand que sais – je ? Internet et le droit, presses universités de (PUF). France. 1999.

خاتمة

الخاتمة:

إن دراسة موضوع النظام القانوني للمحكمة الالكترونية (الرقمية) "دراسة وصفية"، هو نتاج لما فرضه الوجود الواقعي لنظام تكنولوجيا المعلومات وما أفرزته لنا من انتشار تعاملات عبر شبكة الانترنت والذي كان سبب في ظهور المحكمة الالكترونية.

ولقد اتضح لنا، انه لا تكمن خصوصياتها في ماهيتها فقط، بل كذلك في وسيلة وكيفية إثباتها لذا قمنا بمعالجة هذا الموضوع محل البحث من خلال فصلين رئيسيين ففي الفصل الأول.

الفصل الأول: ماهية المحكمة الالكترونية (الرقمية) ودعائمها الأساسية. وفي الفصل الثاني: نظام التقاضي بالوسيط الالكتروني.

وفي ضوء دراستنا: يمكن القول أن أهم نتائج هذا البحث هي:

1- إن من أهم دعائم قيام المحكمة الالكترونية هي شبكة الانترنت بحيث تكون إجراءات التقاضي فيها في عالم افتراضي بلا حدود.
2- تتميز بالسرعة والدقة والسرية في تبادل والحفاظ على المعلومات، بحيث تخضع لحماية خاصة.
3- تعتبر الكتابة الالكترونية والتوقيع الالكتروني (الكودي أو البيومتري) من أهم دعائم سير المحكمة الالكترونية حيث يتم إنشائه عن طريق جهات متخصصة تسمى: (جهات التصديق الالكتروني) .
4- إن الهدف الأساسي من إنشاء المحكمة الالكترونية هو تحقيق مبدأ العلانية والشفافية في الإجراءات، وبالتالي تحقيق مبدأ العدالة.

5- ولكن كل هذا غير كافي لتحديد ماهية المحكمة الالكترونية لخصوصياتها كونها تتم عبر الانترنت في عالم افتراضي.

6- تحقيق وتسهيل إجراءات التقاضي.

وأخيرا: يمكن أن تقدم بعض الاقتراحات والتوصيات للمشرعين العرب وخاصة المشرع الجزائري:

- نقترح على المشرع اقتراحات تتماشى مع الجرائم الالكترونية، والتغيرات الحاصلة في مجال المحكمة واهم هذه الاقتراحات.

1- قبل كل شيء تعديل قانون التوقيع الالكتروني ليتماشى والتطورات الحاصلة في إثبات المحررات الالكترونية.

2- النص على المساواة بين المحررات العرفية والالكترونية في قانون الإثبات.

3- وجب على المشرعين العرب احترام مبادئ الشريعة الإسلامية عند إنشاء المحكمة الإلكترونية، حيث تتميز هذه المحكمة بالطابع الدولي، مما يجوز أن تخضع الدول العربية لأحكام تتنافى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، لذا يجب احترام الحق في خصوصيات الإنسان.

نحن نعلم أن مشروع إنشاء المحكمة الإلكترونية يتطلب تهيئة قاعدية وتهيئة العمل بها وتكوين طلبة الجامعات والمشكل الذي نطرحه على المشرعين العرب والمشرع الجزائري من خلال هذه الدراسة الوصفية ـ كيف يتعامل المواطن مع هذا المشروع؟ ووضع ثقته فيه؟ والمثال الحي: هي **البطاقة الالكترونية** التي حلت محل الشيك حسب الإحصائيات تبين لنا أن نسبة المتعاملين بها لا تتجاوز 20 % من الأشخاص وهذا لغياب الثقة

بها ولوجود المالي فيها، وكما أنها تحتوي على ثغرات في كيفية التعامل بها.

فمادامت الجزائر تخوض مشروع الحكومة الالكترونية والذي سيكون كامل وشامل في عام 2014، فلما لا تخوض في مشروع المحكمة الالكترونية؟ وهنا السؤال يبقى مطروح لأصحاب الاختصاص (وزارة العدل).

والذي نعلم انه ليس بالمستحيل علينا فقط يتطلب تهيئة مادية وبشرية، مكانية وزمنية، وبهذا نكون قد أتممنا عملنا هذا بعون الله.